سلسلة الأبحاث الجامعية والأكاديمية

الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير

من انجاز الأستاذة
مليكة يزاني
باحثة في القانون الخاص

المدير المسؤول
مصطفى الفوركي
دكتور في الحقوق
مدير مجلة القانون والأعمال الدولية
جامعة الحسن الأول - المغرب

الاصدار 65 فبراير 2026
https://doi.org/10.63585/TSYG5031

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER
www.Droitetentreprise.com

اعتمادات مجلة القانون والأعمال الدولية

المجلة معتمدة من طرف العديد من المؤسسات الدولية ومنها

جامعة الحسن الأول بالمغرب

جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER

المعهد المغربي للاعلام العلمي و التقني

IMIST
Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique
المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني

منظمة isi indexing للأرشفة الدولية وحماية حقوق المؤلف

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations
Certificate
This is to certify that مجلة القانون والأعمال is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of 0.821 based on International Citation Report (ICR) for the year 2018-19. The URL for journal on our server is https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=8004

معامل التأثير العربي التابع لجامعة الدول العربية - اتحاد الجامعات العربية

معامل التأثير العربي
مجلة القانون والأعمال الدولية
ISSN:2509-0291

مؤسسة ICI World of Journal أكبر قاعدة بيانات للمجلات الدولية المحكمة

INDEX COPERNICUS
INTERNATIONAL

تعتبر هذه القاعدة من أكبر وأوسع قواعد المعلومات للدوريات الالكترونية في المكتبات الأكاديمية ومراكز البحوث في العالم. ، والمنشورة منذ 1975 وحتى الآن

EBSCO

Arcif
Analytics

معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Citation & Impact Factor

Arcif
Analytics

معرف رقمي دائم يُستخدم لتحديد المحتوى الأكاديمي مثل المقالات والكتب، ويسهّل الوصول إليها عبر الإنترنت بشكل موثوق ومستمر.

doi

تستخدم منصة ORCID لتوثيق الأنشطة البحثية والعلمية للأفراد على مستوى عالمي، ويتميز بالثبات والاعتراف في مجتمع البحث.

ORCID
Connecting Research and Researchers

يعمل على تسهيل العثور على كائنات البحث والاستشهاد بها وربطها وتقييمها وإعادة استخدامها.

Crossref
Content Registration

مجلة القانون والأعمال الدولية
Revue internationale du droit des affaires
جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1er
www.Droitetentreprise.com

اعتمادات مجلة القانون والأعمال الدولية

المجلة معتمدة من طرف العديد من المؤسسات الدولية ومنها

قاعدة بيانات لفهرسة المجلات الأكاديمية والبحثية من مختلف التخصصات، تهدف إلى تعزيز الوصول إلى المحتوى العلمي على مستوى عالمي.

Academic Resource Index ResearchBib

قاعدة بيانات دولية لفهرسة وتقييم المجلات العلمية وفق معايير الجودة الأكاديمية

ESJI Eurasian Scientific Journal Index
www.ESJIndex.org

من أهم الأنظمة الحديثة لتوثيق وتعريف المواد العلمية إلكترونيًا، عبر منح كل مقال أو محتوى علمي رقم تعريف فريد يُمكّنه من البقاء مرجعيًا دائمًا عبر الإنترنت

SOI
http://s-o-i.org

مكتبة رقمية عالمية توفر الوصول إلى الكتب، الأبحاث، والمجلات بصيغة إلكترونية عبر نظام اشتراك شهري.

SCRIBD

منظمة ISSN لترقيم المجلات الدولية المحكمة

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER INTERNATIONAL CENTRE

منصة تساعد الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والعلماء على اكتشاف المجلات المتعلقة بمجالات اهتمامهم

DRJI

مؤسسة SCIRP لتصنيف المجلات العلمية الدولي

Scientific Research
An Academic Publisher

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني : 2019 PE0018 - ISSN : 2509-0291

ملف الصحافة : 05 / 2017 ص

المدير المسؤول : الدكتور مصطفى الفوركي

الهاتف : +212 6 87 40 76 65

البريد الإلكتروني : Mforki22@gmail.com

جامعة الحسن الأول – سطات المغرب

مختبر البحث قانون الأعمال

جميع الحقوق محفوظة - مجلة القانون والأعمال الدولية 2026 ©

إدارة هيئة التحرير

أ.د رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول

أ.م مصطفى الفوركي : مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول

أ.د منى كامل تركي: أستاذة القانون الدولي بكليات الامارات - محكم دولي

الإدارة الاكاديمية والنشر

أ.م محمد أفقير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الادارة التقنية

أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الادارة التقنية

روابط مهمة

الموقع الالكتروني : www.droitetentreprise.com
صفحة المجلة : www.facebook.com/droitetentreprise
البريد الالكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM

قانون الأعمال

- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د: عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د: عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء- المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس- المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب: أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات- المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د: دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية

القانون المدني

- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس – المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط – المغرب
- أ.د : زينب تاغيا: أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش -المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الساسية سطات – المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ: أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض – المغرب
- د :مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزى استاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الاعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية- المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : استاذ القانون المدني كلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : احمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني كلية القانون والعلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنيزة - السعودية

قانون الشغل

- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش – المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا –المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني – المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش –المغرب

القانون العقاري و الأسرة

- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي

- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : عبد الرحمان أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الرحيبة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهوارى : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- د : ابراهيم اشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان
- د. علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المساعد ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان

قانون المعاملات الإلكترونية

- أ.د : بشرى النية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د: ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د: محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي

- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية بيبرس : أستاذ القانون بكلية العلوم و الدراسات الانسانية بالدوادمى جامعة شقراء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري

- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصالة - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: استاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : استاذ مساعد - جامعه الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : استاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق

القانون الدولي

- -أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور – المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : استاذ القانون الدولي بكليات العنيزة الأهلية المملكة العربية السعودية

العلوم الأمنية و الاستراتيجية

- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات- المغرب

الرقمنة و التدبير

- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

الهيئة الأكاديمية والنشر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق – مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة –

د. حكيمة مؤدن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان: دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب: دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

دة. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د.خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د.يوسف كبيطي: دكتور في القانون الخاص

ذ.حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أوبالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سديري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

دة. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودى لمخلخل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د, عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د.يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د.زكراء بلبلاج : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق - رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق - ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاط لحسن : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ.حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة

ذة. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه كلية الحقوق السويسي

ذ. دبنيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذة. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

ذ.عبد الكريم بالهدى : باحث بصف الدكتوراه بجامعة محمد الأول

ذة. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي: باحث بصف الدكتوراه

ذة. حليمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذة. أمال فكيكيس: باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذة. ايمان مجدوب: باحثة بصف الدكتوراه

ذة.بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذة. هاجر جبور : باحثة بصف الدكتوراه

ذة.هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ.رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر - مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري - ممثل المجلة في العراق

ذ, عادل عبد الله عزيز : مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس : أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علام - كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكدال - الرباط
FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES, ECONOMIQUES ET SOCIALES, AGDAL – RABAT

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

بحث لنيل الدبلوم الجامعي العالي المتخصص في تحقيق الخطوط وكشف التزوير
في موضوع :

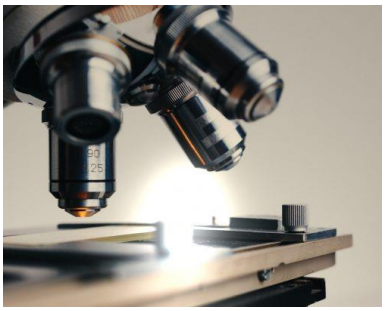

من انجاز الطالبة:
مليكة بزاني

تحت اشراف: الدكتور
ذ. مصطفى باسو

السنة الجامعية:

2024-2025

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل:

﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا﴾

إلى كافة أفراد أسرتي وعائلتي،

إلى من تقاسمت معهم الحياة الطلابية

ومعاناة البعد عن الأهل والأحبة أصدقائي . . .

وكل من يعرفني من قريب أو بعيد .

الحمد لله الذي أعاننا ووفقنا لما فيه الخير والصلاح

ويسعدنا وقد أكملنا هذا البحث المتواضع

أن نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل الدكتور مصطفى باسو

ولجميع الأساتذة المحترمين كل واحد باسمه وصفته

الذين قدموا لنا الكثير من الإرشادات القيمة

والملاحظات الصائبة خلال هذا البحث

مقدمة

مبدأ سلامة الوثائق وحجيتها من الركائز الجوهرية التي يقوم عليها الأمن القانوني في المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، بل وحتى في المجال الجنائي. فالوثيقة تُعتبر وسيلة إثبات أساسية يعتمدها القاضي في الفصل في المنازعات المعروضة أمامه، سواء تعلّق الأمر بعقود، اعترافات، وصولات، أو غيرها من المحررات الرسمية أو العرفية. غير أنّ هذه الوثائق كثيرًا ما تكون عرضة للتحريف أو التزوير، وهو ما من شأنه أن يُعرّض حقوق الأفراد والجماعات للخطر، ويفقد ثقة المتقاضين في منظومة العدالة.[1]

وقد اكتشفت المجتمعات أهمية الكتابة منذ زمن بعيد فاستعانت بها على حفظ المعاملات والالتزامات، إذ نجد القانونين البابلي والآشوري[2] قد غلبا الدليل الكتابي على شهادة الشهود وسار على نهجهما القانون الرماتي فجعل الكتابة قرينة لا يمكن التصدي لإثبات ما يعاكسها. كما أن الشريعة الإسلامية الغراء أولتها بالغ الأهمية في إثبات المعاملات وضبطها، كما يبدو ذلك في آيات متفرقة من القرآن الكريم، فنجد في آية المداينة مثلا قوله تعالى : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**) [3].

ولا ريب أن يقسم الحق سبحانه بالكتابة وأدواتها في قوله تعالى : (**ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**)[4]. وهو الخبير العليم بأهمية ما تضم السطور وما يمكن أن تسخر له.

كما نظمت القوانين شكل الكتابة في المعاملات فجعلتها تارة شكلية انعقاد وتارة أخرى شكلية إثبات، وميزت الرسمية منها عن العرفية.

كل ذلك لم يكن عبثا إنما لحفظ المعاملات وخاصة التجارية منها والتي يقوم عليها اقتصاد الأمم واستقرارها .

كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (**وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ**) سورة فاطر، الآية 14.

ومن هنا تبرز أهمية الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير كوسيلة تقنية يُلجأ إليها من طرف القضاء حينما يُثار النزاع حول صحة خط أو توقيع وارد في وثيقة معيّنة. فالخبير في هذا المجال يُمارس مهمة فنية دقيقة تتمثل في تحليل الخطوط، والتوقيعات، ووسائل الكتابة. وفي بعض الأحيان،يجد القضاة صعوبة في تقييم تقارير الخبراء،خاصة عندما تتضمن هذه التقارير مصطلحات أومفاهيم تقنية أوعلمية دقيقة،أوتتعلق بنزاعات معقدة ذات طابع اقتصادي أوتقني متطور،الأمرالذي يصعّب عليهم الإحاطة الكاملة

---

[1] حمد رضا نلمساني،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، رسالة ماستر، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق،جامعة عبد المالك السعدي 2018 ص24

[2] جواد بوكلاطة الإدريسي، جريمة التزوير في المحررات، ص 14.

[3] سورة البقرة، الآية 280.

[4] سورة القلم، الآية 1.

بها وفهمها بشكل دقيق دون الاستعانة بأهل الاختصاص أوطلب استشارة متخصصة.[5]سعياً إلى إثبات أصالة الوثيقة أو تزييفها.

ولقد اهتم المشرع المغربي بمسألة التزوير والوسائل المعتمدة في كشفه، ولأهمية الأضرار التي تخلفها جريمة التزوير أولها القانون الجنائي المغربي عناية خاصة، فخصص لها الباب السادس منه لجرائم التزوير والتزييف والانتحال، ويضم سبعة وخمسون (57) فصلا، وبالضبط في الفصول من 334 إلى 391 من القانون الجنائي، وهو أكبر عدد من الفصول بالمقارنة مع باقي أبواب القانون الجنائي الخاصة بالأنواع الأخرى من الجرائم، كما اهتم بتقسيمها من حيث نوع المحرر وصفة مرتكب التزوير. كما تناول الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية في الباب الثالث بعنوان إجراءات التحقيق في الفصول من 55 إلى 70 .

ويجد اللجوء إلى الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط أصله في المبدأ العام المتمثل في حرية القاضي في تكوين اقتناعه، وهو مبدأ منصوص عليه صراحة في الفصل 286 من قانون المسطرة الجنائية[6] التي تنص على أنه : يمكن الإثبات بجميع الوسائل، وعلى القاضي أن يكوّن قناعته بكل حرية، حيث يحكم بناء على قناعته الشخصية مع وجوب تبرير هذا الاقتناع في المقرر القضائي. وفي إطار الشرع الإسلامي، فإن حفظ الحقوق وردّ المظالم يُعد من المقاصد الكبرى للشريعة. وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾ [7] وهو نص يدعو إلى الحفاظ على حقوق الآخرين، ومنع التلاعب في المعاملات، ومنها الوثائق، وكما جاء في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ**﴾ [8]، وهذا تأكيد على ضرورة إقامة العدل، ومن ذلك التثبت من صحة الوثائق قبل الحكم بمضمونها. وقد نبّه النبي صلى الله عليه وسلم إلى خطورة شهادة الزور، وما يترتب عنها من ظلم، وهي قرينة التزوير في المعاملات، فقال: "**ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور**"، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت [9]مما يدل على أن التزوير -بمختلف صوره- من الكبائر، وأن كشفه واجب شرعي وقانوني. وقد ازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل تنامي الأساليب التقنية الحديثة للتزوير، التي تتجاوز الطرق التقليدية، وتستعمل أدوات دقيقة قد تخدع العين البشرية، مما يفرض الاعتماد على مختبرات متخصصة وخبراء في علم الخطوط والتزييف.

وقد ساهم الاجتهاد القضائي المغربي في ترسيخ مكانة الخبرة في هذا المجال، حيث أكدت محاكم المملكة، في العديد من القرارات، على أهمية اللجوء إلى الخبرة حينما تُثار نزاعات تتعلق بصحة الخطوط أو التوقيعات،

---

[5]- مليكة بزاني، مسؤولية الخبير القضائي، رسالة ماستر، جامعة محمد الخامس، 2024 ص 16

[6]- الفصل 286 من قانون المسطرة الجنائية

[7] - الشعراء الاية: 183

[8]- سورة النساء الاية: 135

[9] - حديث نبوي شريف رواه البخاري ومسلم

باعتبار أن القاضي ليس خبيرًا فنّيًا ولا يمكنه الحكم إلا بناءً على عناصر موضوعية دقيقة[10]، **وأن التحديات الرقمية والمعلوماتية تفرض على منظومة العدالة مواكبة سريعة وفعالة، خاصة ما يتعلق بتنامي الجرائم المرتبطة بالأمن السيبرالي والذكاء الاصطناعي، ما يضاعف الحاجة إلى خبراء متخصصين قادرين على مساعدة القضاء في تحليل المعطيات التقنية الحديثة.**

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال ارتباطه الوثيق بحماية الحقوق وصون المعاملات من التزوير، إذ إن الوثائق المكتوبة تُعد من أقوى وسائل الإثبات في مختلف المنازعات، سواء كانت مدنية، تجارية، أو جنائية. وأمام التطور الكبير في وسائل التزوير، أصبحت الحاجة ملحّة إلى آليات تقنية دقيقة تكشف عن صحة أو زيف الوثائق والخطوط. وهنا تتجلى أهمية الخبرة القضائية، خصوصاً في ميدان تحقيق الخطوط، باعتبارها الوسيلة العلمية التي يلجأ إليها القاضي حينما يُنازع أحد الأطراف في صحة توقيع أو نص وارد في وثيقة ما. فالخبرة تُسهم في الكشف عن الحقيقة، وتُساعد القضاء على إصدار أحكام عادلة مبنية على أسس موضوعية، مما يعزز الثقة في العدالة ويُحدّ من الظلم والادعاءات الكيدية. كما أن للموضوع بُعدًا وقائيًا، إذ يشكل اللجوء إلى الخبرة رادعًا لكل من تسوّل له نفسه تزوير الوثائق أو التوقيعات، لما فيها من كشف للحيل التقنية الدقيقة، التي قد لا يستطيع القاضي تمييزها دون مساعدة فنية متخصصة.

المنهج المعتمد

سأعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري والقانوني للخبرة القضائية، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية ذات الصلة بكشف التزوير وتحقيق الخطوط.

الإشكالية

يشكل موضوع الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير إحدى الآليات الأساسية التي يعتمد عليها القضاء لضمان حماية المعاملات من العبث والتزييف، خاصة في ظل تزايد حالات الطعن في صحة الوثائق والتوقيعات. ويُطرح في هذا الإطار تساؤل جوهري يتعلق بحدود فعالية هذه الخبرة ودورها في كشف الحقيقة، ومدى إلزامية نتائجها بالنسبة للقاضي، خصوصاً أن الأمر يتعلق بمسائل تقنية دقيقة لا تدخل ضمن الاختصاص القضائي المباشر.

وعليه، تثار الإشكالية التالية:

إلى أي حد تساهم الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير في دعم سلطة القاضي على إصدار أحكام عادلة؟ وما مدى استقلاليته في تقدير نتائج هذه الخبرة؟

---

[10]- صفاء الدويب الشايب،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق – جامعة عبد المالك السعدي رسالة ماستر 2019 ص28

التصميم

الفصل الأول: الإطار القانوني للخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير

المبحث الأول: الأساس القانوني للخبرة القضائية

المطلب الأول: الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية

الفقرة الأولى: مفهوم الخبرة القضائية وإجراءات تعيينها

الفقرة الثانية: دور القاضي في الإشراف على الخبرة القضائية

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في القانون الجنائي

الفقرة الأولى: التزوير في القانون الجنائي و آثاره القانونية

الفقرة الثانية: العقوبات المترتبة على جر ائم التزوير

المبحث الثاني: الضو ابط القانونية للخبرة القضائية

المطلب الأول: شروط تعيين الخبير القضائي

الفقرة الأولى: المؤهلات المطلوبة في الخبيرالقضائي

الفقرة الثانية: التزامات الخبير أثناء أداء مهامه

المطلب الثاني: تقييم نتائج الخبرة القضائية

الفقرة الأولى: مدى إلزامية الخبرة القضائية للقاضي

الفقرة الثانية: الطعون الممكنة في نتائج الخبرة

الفصل الثاني: التطبيقات العملية للخبرة القضائية في كشف التزوير

المبحث الأول: دور الخبرة القضائية في إثبات صحة الوثائق

المطلب الأول: تقنيات تحليل الخطوط والتوقيعات

الفقرة الأولى: الفحص الفني للوثائق المشكوك فيها

الفقرة الثانية: استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل الخطوط

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في كشف التزوير المادي

الفقرة الأولى: طرق كشف التزوير في المستندات الرسمية

الفقرة الثانية: دور المختبرات الجنائية في تحليل الوثائق

المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية للخبرة القضائية

المطلب الأول: الإشكالات العملية في اعتماد الخبرة القضائية

الفقرة الأولى: إشكالية استقلالية الخبراء القضائيين

الفقرة الثانية : تأثير الخبرة القضائية على مسار التقاضي

المطلب الثاني: تطوير الخبرة القضائية في المغرب

الفقرة الأولى: تعزيز استخدام التكنولوجيا في الخبرة القضائية

الفقرة الثانية: مقترحات لتحسين الإطار القانوني للخبرة القضائية

الفصل الأول:

الإطار القانوني للخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير

Chapitre I : Le cadre juridique de l'expertise judiciaire en matière de vérification des écritures et de détection des falsifications.

تعد الخبرة القضائية من أبرز وسائل الإثبات ذات الطابع التقني التي يلجأ إليها القضاء عند الحاجة إلى رأي مختص في مسائل تتجاوز المعرفة القانونية للقاضي، خاصة في القضايا التي تثار فيها شبهات تزوير أو إنكار لصحة الخطوط والتوقيعات. وفي هذا السياق، فإن الإطار القانوني المنظم للخبرة القضائية يحتل مكانة مركزية في ضمان سلامة الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة. ويكتسي هذا الإطار أهميته من كونه يحدد القواعد والضوابط التي تحكم تعيين الخبراء، وكيفية إجراء الخبرة، وحدود سلطتها، وطريقة تعامل القاضي مع نتائجها. كما أن هذا التنظيم يشمل كلاً من قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين الخاصة والمراسيم التنظيمية التي تؤطر مهنة الخبرة القضائية ومجالات تدخلها. ويعتبر هذا الجانب أهمية مضاعفة عندما يتعلق الأمر بخبرة الخطوط، لما لها من خصوصية تقنية ودقة بالغة تتطلب قواعد إجرائية واضحة تضمن نزاهة النتائج.[11] وجاء في المادة 3 من القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين [12]أنه لا يمكن ممارسة الخبرة القضائية إلا بعد التسجيل في أحد جداول الخبراء القضائيين، حيث يشترط في كل مترشح للتسجيل في جداول الخبراء الاستجابة للشروط الآتية:

وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على مختلف الجوانب القانونية التي تؤطر الخبرة القضائية، سواء من حيث الأسس التشريعية أو المبادئ المؤطرة لها، وذلك بغية فهم كيفية تنظيمها وسبل تفعيلها في ميدان كشف التزوير.

[11] حمد رضا تلمساني،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، رسالة ماستر م.س ص36

[12] المادة 3 من القانون رقم 45.00 المنظم لمهنة الخبراء القضائيين.

المبحث الأول: الأساس القانوني للخبرة القضائية

Section 1 : Le fondementjuridique de l'expertise judiciaire.

يُعتبر الأساس القانوني للخبرة القضائية حجر الزاوية في ضمان مشروعيتها داخل المنظومة القضائية، إذ لا يمكن الحديث عن اللجوء إلى هذه الوسيلة التقنية دون توفر سند قانوني صريح يجيز للقاضي الأمر بها وينظم إجراءاتها. وقد أولى المشرع المغربي أهمية خاصة لهذا الموضوع، حيث نص على الخبرة القضائية في عدة فصول من قوانين المسطرة، واضعًا بذلك الإطار الإجرائي والقانوني لتكليف الخبراء والبت في تقاريرهم. ويستمد هذا الأساس من عدة مبادئ، على رأسها مبدأ حرية القاضي في تكوين اقتناعه، ومبدأ التحقيق في الدعوى بجميع الوسائل المشروعة، وهو ما يقتضي أحيانًا الاستعانة بخبرة فنية لفهم وقائع أو وثائق لا يمكن البت في صحتها بمجرد النظر القانوني. وتتعدد النصوص القانونية التي تؤطر الخبرة، منها ما يرد في قانون المسطرة المدنية والجنائية، ومنها ما يتعلق بالمقتضيات الخاصة بتنظيم مهنة الخبرة وتسجيل الخبراء.وسنعالج من خلال هذا المبحث الأساس القانوني الذي يُضفي على الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير طابع الشرعية الإجرائية، مع تحليل النصوص المؤطرة لها، وذلك تمهيدًا لفهم حدود استعمالها في المجال العملي.[13]

[13] سليمان العكري،الإجراءات المسطرية لتحقيق الخطوط والزور الفرعي، مجلة المنارة العدد 52، 2019.

المطلب الأول: الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية

Paragraphe 1 : L'expertise judiciaire dans le Code de procédurecivile.

نظم المشرع المغربي الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية في الباب الثالث المسمى باجراءات التحقيق في الفصول من 55 الى 66، ويشكل قانون المسطرة المدنية المرجع الأساسي الذي ينظم وسائل الإثبات في المواد المدنية، ومن بينها الخبرة القضائية التي تعتبر وسيلة مساعدة للقاضي في تكوين قناعته بشأن مسائل تقنية معقدة، لا تتوفر له فيها الدراية الكافية. كما أن المشرع المغربي نضم الخبرة حيث وضع مجموعة من الأحكام التي تؤطر تعيين الخبير، صلاحياته، وطريقة إنجاز التقرير، وكذا كيفية الطعن فيه. حيث جاء في المادة 43 من القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين [14]:**"كل خبير منتدب لإنجاز خبرة بمقتضى مقرر قضائي، قدم رأيًا كاذبًا أو ضمن تقريره وقائع يعلم أنها مخالفة للحقيقة أو أخفاها عمدًا، ومن شأنها أن تضلل العدالة، يُعتبر مرتكبًا لجريمة شهادة الزور ويُعاقب عليها بالعقوبات المقررة لها في مجموعة القانون الجنائي"**. (هنا يجب الرجوع إلى الفصل 375 من القانون الجنائي).

وتبرز أهمية الخبرة في مجال الخطوط ضمن النزاعات المدنية خاصة عند إنكار التوقيعات أو الطعن في صحة الوثائق العرفية، وهي حالات تستدعي تدخل خبير في الخطوط لتحديد مدى صحة الوثيقة من عدمها. وقد منح المشرع للقاضي سلطة تقديرية في الأمر بإجراء الخبرة كلما رأى ضرورة لذلك، كما أعطاه إمكانية الأخذ بتقرير الخبير أو رفضه، في إطار سلطة التقدير المبنية على الاقتناع الشخصي.[15]

ويُظهر تنظيم الخبرة في قانون المسطرة المدنية اهتمام المشرع بتحقيق توازن بين دور الخبير كأداة تقنية، وسلطة القاضي كمصدر وحيد للحكم.

وسنعمل في هذا المطلب على تحليل مختلف المقتضيات التي جاء بها قانون المسطرة المدنية في باب الخبرة، مع التركيز على تطبيقاتها في حالات تحقيق الخطوط والطعن بالتزوير.

الفقرة الأولى: مفهوم الخبرة القضائية وإجراءات تعيينها

Sous-paragraphe 1 : La notion d'expertise judiciaire et les procédures de sa désignation.

أولا: مفهوم الخبرة القضائية

Premièrement : La notion d'expertise judiciaire.

[14] المادة 43 من القانون 45.00 المنظم لمهنة الخبراء القضائيين.

[15] فدوى الديلال , وسائل الإثبات في التشريع المغربي: الخبرة القضائية نموذجا, شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق , جامعة عبد المالك السعدي 2020 .

الخبرة القضائية إحدى أهم وسائل الإثبات ذات الطابع الفني التي يعتمد عليها القضاء في القضايا التي تتطلب معرفة أو مهارات فنية أو علمية لا تدخل في نطاق التكوين القانوني التقليدي للقاضي. وتهدف الخبرة إلى تقديم عناصر تقنية تساعد المحكمة على تكوين قناعتها حول نقطة معينة تكون محل نزاع، مثل تحليل خط يد، توقيع، مستند، أو حتى مستجدات طبية أو هندسية وغيرها. وقد عرّف الفقه الخبرة بأنها «**عمل يقوم به شخص مختص في ميدان علمي أو تقني يُكلّفه به القاضي، من أجل توضيح مسألة فنية أو علمية تتوقف عليها نتيجة الدعوى**». وبذلك، فهي أداة مساعدة للقضاء، وليست وسيلة إثبات قائمة بذاتها، إذ تظل خاضعة لتقدير القاضي الذي له سلطة الأخذ بها أو إهمالها متى توفرت لديه قناعة مخالفة.[16]

ثانيا: الإجراءات

وفي القانون المغربي، نظم المشرع الخبرة القضائية ضمن قانون المسطرة المدنية من خلال الفصول من 59 إلى 66، كما نظمها أيضًا في قانون المسطرة الجنائية، خصوصًا في المواد من 194 إلى 212.ففي الفصل 59 [17]جاء ما يلي: يمكن الأمر بإجراء خبرة في جميع الأحوال التي يرى فيها القاضي ضرورة ذلك لتكوين اقتناعه، حيث هذا الفصل يؤكد أن اللجوء إلى الخبرة ليس إلزاميًا، وإنما متروك لتقدير المحكمة التي تلجأ إليها إذا ما وجدت أن المسألة محل النزاع تتطلب توضيحًا علميًا أو فنيًا.أما فيما يخص إجراءات تعيين الخبير، فإن المشرع وضع لهذه العملية ضوابط دقيقة تضمن الشفافية وحقوق الأطراف، وتبدأ هذه الإجراءات عادةً بإصدار أمر قضائي بتعيين خبير من بين الخبراء المقيدين في جدول الخبراء المعتمد من طرف المحكمة[18].

للقاضي أن يعين خبيرًا أو عدة خبراء عند الاقتضاء، إما تلقائيًا أو بناءً على طلب النيابة العامة أو الأطراف، إذا اقتضت ضرورة الدعوى ذلك. كما تعد ضرورة استدعاء الأطراف لحضور جلسات الخبرة، حتى يتسنى لهم تقديم ملاحظاتهم وتجنب أي شبهة انحياز. ومن الجدير بالذكر أن الخبير يُعد بمثابة مساعد للقضاء وليس بديلاً عنه، ولهذا السبب، فإن تقريره لا يُلزم القاضي، إذ يبقى هذا الأخير حرًّا في تكوين قناعته بناءً على مجموع وسائل الإثبات المقدمة في الدعوى. ومن خلال هذه الإجراءات، المشرع المغربي حرص على تحقيق الضمانات القانونية للخبرة، سواء من حيث تعيين الخبير، أو من حيث مراقبة مهامه، أو حتى من حيث تعاطي القاضي مع نتائج الخبرة، بهدف الحفاظ على نزاهة القضاء وشفافية الأحكام.[19]

---

[16] حمزة الخلطي اليماني و وداد العيدوني،الخبرة القضائية ودورها في حل المنازعات العقارية،شعبة المهن القانونية والقضائية، رسالة ماتسر كلية الحقوق،جامعة عبد المالك السعدي 2013 . ص50

[17] الفصل 59 من قانون المسطرة المدنية

[18] سمية العمراني، دور الخبرة الخطية في كشف التزوير في المحررات الرسمية، رسالة ماستر، جامعة محمد الخامس، 2022 ص45

[19] صفاء الدويب الشايب،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، م.س ص41

ثالثا: الوثائق الرسمية والعرفية

Troisièment : Les documents authentiques et sous seingprivé.

الوثائق المكتوبة من أهم وسائل الإثبات في التشريع المغربي، وقد ميز المشرع بين الوثائق الرسمية والوثائق العرفية، وذلك من حيث الشكل، القوة الثبوتية، والجهة التي حرّرتها. فالوثيقة الرسمية هي التي يُحررها موظف عمومي أو شخص مكلّف بخدمة عامة، له صلاحية قانونية في تحرير الوثيقة، ويتم تحريرها وفقًا للأشكال القانونية المطلوبة. وقد نص الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود[20]على أن:

"الورقة الرسمية هي التي يتلقاها الموظفون العموميون الذين لهم صلاحية التوثيق في مكان تحرير العقد، وذلك في الشكل الذي يحدده القانون". وتتمتع الوثيقة الرسمية بحجية قوية، إذ تُعتبر دليلاً كاملاً على ما ورد فيها من وقائع إلى أن يُطعن فيها بالزور، ولا يُقبل الإنكار أو الادعاء بخلاف مضمونها إلا بسلوك مسطرة الطعن بالتزوير، نظرًا للثقة المفترضة في الجهة التي حرّرتها.

أما الوثيقة العرفية، فهي التي يتم تحريرها بين الأطراف دون تدخل موظف رسمي، وغالبًا ما تكون عبارة عن عقود أو اتفاقات موقعة بين طرفين أو أكثر. وقد نظمها المشرع المغربي في الفصلين 424 و 425 من قانون الالتزامات والعقود[21]، الذي ينص على أن، **"الورقة العرفية التي يكون أصلها موجودا بخط يد الطرف الملتزم، ويوقعها بيده، تُعد حجة كاملة عليه"**. غير أن حجية الوثيقة العرفية تختلف عن الرسمية، حيث يمكن إنكار التوقيع أو الطعن في نسبته إلى الطرف الموقع، وفي هذه الحالة يمكن للقاضي الأمر بإجراء خبرة خطية للتحقق من صحة التوقيع أو الخط.وتكتسي هذه التفرقة أهمية بالغة في مجال الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير، حيث غالبًا ما تُثار النزاعات بشأن الوثائق العرفية بسبب سهولة الطعن فيها أو ادعاء التزوير، في حين أن الوثائق الرسمية لا يُقبل الطعن فيها إلا عبر مسطرة التزوير الرسمية. لذلك فإن الخبرة في هذا المجال تلعب دورًا حاسمًا في حماية الثقة في الوثائق وتحديد مدى حجيتها في الإثبات[22]

الفقرة الثانية: دور القاضي في الإشراف على الخبرة القضائية

Sous-paragraphe 2 : Le rôle du juge dans la supervision de l'expertise judiciaire.

القاضي حجر الزاوية في تنظيم وتوجيه إجراءات الخبرة القضائية، إذ إن هذه الأخيرة ليست إجراءً مستقلاً بذاته، بل تُعد وسيلة من وسائل التحقيق التي تقع تحت رقابة القاضي، ويخضع مسارها وتقدير نتائجها

---

[20] الفصل 418 من قانون الالتزامات والعقود.

[21] الفصلين 424 و 425 من قانون الالتزامات والعقود

[22] حمزة الخلطي اليماني و وداد العيدوني،الخبرة القضائية ودورها في حل المنازعات العقارية،شعبة المهن القانونية والقضائية، م.س ص122

لسلطته التقديرية[23]. وقد حرص المشرع المغربي في كل من قانون المسطرة المدنية وقانون المسطرة الجنائية على تأكيد هذا الدور الرقابي والإشرافي للقاضي، حماية لحقوق الأطراف وضمانًا لنزاهة إجراءات الإثبات. ففي قانون المسطرة المدنية، يُخول للقاضي سلطة تقديرية واسعة في الأمر بإجراء الخبرة من عدمه، حيث نص الفصل 59 من قانون المسطرة المدنية [24]على أنه، القاضي هو الذي يحدد طبيعة الخبرة، وعادةً ما يقوم بتعيين خبير أو عدة خبراء من جدول الخبراء القضائيين. ويتضح من خلال هذا الفصل أن القاضي غير ملزم بالأخذ بطلب الأطراف لإجراء الخبرة، بل يبقى له الحرية في تقييم ما إذا كانت المسألة تتطلب رأيًا فنيًا أو تقنيًا خارج اختصاصه القانوني. ولا يقف دور القاضي عند حد إصدار الأمر بإجراء الخبرة، بل يمتد إلى تحديد نطاقها بدقة،

كما أن للقاضي، خلال إنجاز الخبرة، سلطة التدخل عند الاقتضاء لتصحيح المسار،أما بعد إنجاز تقرير الخبرة، فإن القاضي لا يكون مُقيدًا بنتائجها، إذ تبقى له السلطة الكاملة في الأخذ بها أو استبعادها، كليًا أو جزئيًا، إذا ما رأى أنها لا تتماشى مع باقي وسائل الإثبات أو إذا شابها خلل موضوعي أو تقني. وقد كرس الاجتهاد القضائي هذا المبدأ، معتبرًا أن الخبرة ليست ملزمة للمحكمة، ولها أن تستأنس بها أو ترفضها متى عللت قرارها تعليلاً سليمًا، وفي المادة الجنائية، يتجلى إشراف القاضي أكثر وضوحًا، خاصة أمام خطورة آثار الخبرة، إذ يمكن أن تكون الأساس في الإدانة أو البراءة.

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في القانون الجنائي

Paragraphe 2 : L'expertise judiciaire en droit pénal.

تلعب الخبرة القضائية دورًا بارزًا في المجال الجنائي، حيث تُعتبر أداة أساسية في كشف الجرائم وتحديد ملابساتها الفنية والتقنية، لا سيما في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة تتجاوز الإطار القانوني العادي. ويكتسي هذا الدور أهمية خاصة في الجرائم التي ترتبط بالتزوير، مثل تزوير الوثائق الرسمية والعرفية، أو تزوير الخطوط والتوقيعات، حيث تتطلب الدعاوى الجنائية تحقيقًا دقيقًا لإثبات أو نفي التهم الموجهة للأطراف.

ولأهمية الأضرار التي تخلفها جريمة التزوير، أولاها القانون الجنائي المغربي عناية خاصة فخصص لها الباب السادس منه لجرائم التزوير والتزييف والانتحال، ويضم سبعة وخمسين فصلا وهو أكبر عدد من الفصول بالمقارنة مع باقي أبواب القانون الجنائي الخاصة بالأنواع الأخرى من الجرائم، كما اهتم بتقسيمها من حيث نوع المحرر وصفة مرتكب التزوير. وجعل لدعوى التزوير مكانة خاصة باعتبارأنها قد ترد في شكل دعوى أصلية كما ترد في شكل دعوى فرعية. وباعتبارها جريمة مركبة، عمدية وفورية، وليست بالبسيطة فكل وسائل الإثبات متاحة لإثبات التزوير، إلا أنه ولتطور التكنولوجيا التي أضحى المزورون يستعملونها كان لابد من اللجوء إلى

[23] فدوى الديلال , وسائل الإثبات في التشريع المغربي: الخبرة القضائية نموذجا, شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق , جامعة عبد المالك السعدي 2020 ص83
[24] الفصل 59 من قانون المسطرة المدنية

الدليل العلمي لمسايرة الجرائم ومحاولة التفوق عليها كما يبدو ذلك من خلال السباق الذي يعيشه علم الاستدلال الجنائي بالموازاة مع الجريمة.

وقد خصص المشرع المغربي عدة مواد في قانون المسطرة الجنائية تنظم إجراء الخبرة القضائية وتبين آليات تعيين الخبير، مهامه، وضوابط إنجاز التقارير الفنية. وتهدف هذه النصوص إلى ضمان حيادية ودقة الخبرة، إضافة إلى حفظ حقوق المتهمين والأطراف الأخرى، خاصة في ظل خطورة القرارات الصادرة بناءً على نتائج الخبرة،[25] والتي قد تؤثر بشكل مباشر على حرية الأفراد وحياتهم القانونية. كما ينطلق القانون الجنائي من مبدأ أساسي هو ضمان مبدأ حق الدفاع، حيث يجب تمكين الأطراف من حضور جلسات الخبرة وتقديم ملاحظاتهم على ما يقدمه الخبير، وهو ما يكفل نزاهة الإجراءات ويحمي من أي انحياز محتمل. ومن ثم، فإن الخبرة في المجال الجنائي ليست مجرد أداة تقنية، بل عنصر جوهري في موازين العدالة الجنائية، يُسهم في التوفيق بين متطلبات البحث العلمي والضوابط القانونية التي تحكم الإجراءات الجنائية.

[25] حمد رضا تلمساني، الخبرة القضائية في التشريع المغربي، رسالة ماستر م.س ص54

الفقرة الأولى: التزوير في القانون الجنائي وآثاره القانونية

Sous-paragraphe 1 : La falsification en droit pénal et ses effets juridiques.

أولا: أركان التزوير

Premièrement: Les elements constitutifs de la falsification.

لتحقق جريمة التزوير في القانون الجنائي المغربي، يشترط وجود ثلاثة أركان أساسية لا بد من توافرها مجتمعة، وهي: الركن المادي، الركن المعنوي، والركن القانوني.

1. الركن المادي (الفعل المادي للتزوير):[26]

يتجسد في القيام بفعل مادي يتضمن تحريف الحقيقة أو تغيير مضمون وثيقة أو مستند رسمي أو عرفي. ويشمل ذلك عدة صور، مثل:

- التزوير في الخط أو التوقيع، أي كتابة توقيع غير صحيح أو تزوير خط طرف آخر.
- التزييف أو التحريف في نص الوثيقة، كإضافة أو حذف أو تعديل بيانات أو عبارات.
- إنشاء وثيقة مزورة جديدة تُظهر معلومات غير صحيحة.

هذا الفعل يجب أن يكون ملموسًا وواضحًا، بحيث يترتب عليه خداع الغير وإيهامه بصحة الوثيقة.[27]

2. الركن المعنوي (القصد الجنائي):

يتطلب أن يكون الفاعل متعمدًا وقاصدًا ارتكاب التزوير، بمعنى أن يكون على علم بأن ما يقوم به هو تزوير بقصد خداع الغير أو الإضرار بحقوقه أو بالمصلحة العامة.

ويستبعد وقوع الجريمة إذا كان الفعل صادرًا عن خطأ غير مقصود أو سهو، لأن القصد الجنائي هو الذي يميز التزوير عن الأخطاء العادية في تحرير الوثائق.

3. الركن القانوني (الموضوع القانوني28):

ويتمثل في أن يكون الفعل المادي مشمولًا تحت طائلة القانون، أي أن يكون التزوير متعلقًا بوثائق ذات قوة قانونية مثل الوثائق الرسمية، العقود، الشهادات، أو أي مستند له تأثير قانوني.

---

[26]- حمزة الخلطي اليماني و وداد العيدوني،الخبرة القضائية ودورها في حل المنازعات العقارية،شعبة المهن القانونية والقضائية، رسالة ماتسر كلية الحقوق،جامعة عبد المالك السعدي 2013 .

[27]- عبد الرحيم الفتوحي، الخبرة القضائية في مجال التزوير الخطي بين النظرية والتطبيق، رسالة ماستر، جامعة الحسن الثاني، 2021. ص70

[28]- حمزة الخلطي اليماني و وداد العيدوني،الخبرة القضائية ودورها في حل المنازعات العقارية،شعبة المهن القانونية والقضائية، رسالة م.س ص125.

فلا يُعتبر تحريفًا عاديًا إذا لم تكن الوثيقة أو المستند موضوع التزوير له قيمة قانونية تؤثر على الحقوق والالتزامات. وتتكامل هذه الأركان لتشكيل جريمة التزوير التي تهدف إلى حماية الثقة القانونية في المعاملات بين الأفراد والمؤسسات، ومنع الإضرار بحقوق الغير والمصلحة العامة.

ثانيا: الآثار القانونية للتزوير في القانون الجنائي

Deuxièmement : Les conséquences juridiques de la falsification.

يترتب على جريمة التزوير آثار قانونية خطيرة تمس بشكل مباشر صحة المعاملات القانونية وثقة المجتمع في الوثائق الرسمية والعرفية، وتنعكس على الأوضاع المدنية والجنائية للأطراف المعنية. ومن أهم هذه الآثار القانونية ما يلي:[29]

1.**بطلان الوثيقة المزورة:** تُعتبر الوثيقة التي وقعت عليها جريمة التزوير باطلة ومنعدمة الأثر القانوني، إذ لا يمكن الاعتماد عليها كوسيلة إثبات في المحاكم. ويترتب على ذلك عدم اعتبارها سندًا قانونيًا أو دليلًا على الحقوق أو الالتزامات التي وردت فيها، وذلك حفاظًا على سلامة النظام القانوني ومنع تزوير الحقوق.

2.**عدم جواز الاستناد إلى الوثيقة المزورة:**تمنع المحاكم، طبقًا لمبدأ عدم قبول الأدلة المزورة، استخدام أي وثيقة ثبت تزويرها، ولا يجوز لأي طرف أن يستند إليها في الدفاع عن موقفه أو إثبات حقه. وهذا المبدأ يكفل نزاهة وموضوعية التقاضي ويمنع استغلال التزوير لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

3.**العقوبات الجنائية على مرتكبي التزوير:** يُعاقب القانون الجنائي على جريمة التزوير بعقوبات متفاوتة بين الحبس والغرامة، وذلك حسب خطورة التزوير ونوع الوثيقة المزورة. فالفصل 349 من القانون الجنائي المغربي ينص على عقوبات قد تصل إلى السجن، خاصة إذا تعلق الأمر بوثائق رسمية أو مواد ذات أثر قانوني مهم.

4.**تداعيات اجتماعية وأخلاقية:** لا تقتصر آثار التزوير على الجانب القانوني فقط، بل تتعداه إلى التأثير في الثقة المجتمعية بين الأفراد والمؤسسات، حيث يُضعف التزوير ثقة الناس في الوثائق الرسمية، مما يؤدي إلى تراجع الاستقرار القانوني والاقتصادي.

كما أن المتهمين في جرائم التزوير قد يواجهون وصمة اجتماعية تؤثر على سمعتهم وحياتهم الشخصية والمهنية.

5.**حق المتضرر في المطالبة بالتعويض:** ينتج عن التزوير ضرر مادي ومعنوي للمتضررين، ولهذا يمنح القانون المتضرر حق إقامة دعاوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن استخدام الوثائق المزورة أو التزوير نفسه.

---

[29] ماجدة اغبالو، تزوير وثائق تملك العقار غير المحفظ، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، رسالة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي2023 ص19-24.

وبالتالي فإن الآثار القانونية لجريمة التزوير تؤكد على خطورة هذه الجريمة في زعزعة استقرار النظام القانوني، مما يبرر ضرورة وجود إجراءات قضائية دقيقة، مثل الخبرة القضائية، لضمان كشف التزوير بكل دقة وحياد، وحماية الحقوق والمصالح العامة.

الفقرة الثانية: العقوبات المترتبة على جرائم التزوير

Sous-paragraphe 2: Les sanctions applicables aux infractions de falsification.

أولاً: العقوبات الجنائية على التزوير

Premièrement: Les sanctions pénales en cas de falsification.

جريمة التزوير من الجرائم الجنائية الخطيرة التي تهدد سلامة المعاملات القانونية والنظام العام، ولهذا وضع المشرع المغربي مجموعة من العقوبات الرادعة في القانون الجنائي، تهدف إلى تحقيق الردع العام والخاص، وحماية الثقة القانونية التي يقوم عليها المجتمع. ويُعاقب مرتكب جريمة التزوير بأشكالها المختلفة، وفقًا لشدة الفعل وطبيعته، وحسب نوع الوثيقة المزورة وأثرها القانوني.[30]

في البداية، **"يعاقب بالحبس والغرامة كل من زوّر وثيقة رسمية أو عرفية بوجه من الوجوه."**وهذه العقوبة تشير إلى التشديد على خطورة التزوير سواء كان في الوثائق الرسمية، التي تمثل السلطة العامة، أو في الوثائق العرفية التي تؤثر على الحقوق الخاصة للأفراد. العقوبة تشمل الحبس الذي قد يتراوح بين فترات متفاوتة بحسب نوع الجريمة، بالإضافة إلى الغرامة المالية التي تضاف لزيادة الردع.كما تتفاوت العقوبات تبعًا لطبيعة الوثيقة المزورة؛ فالتزوير في الوثائق الرسمية، مثل الشهادات، العقود الحكومية، أو المحاضر الرسمية[31]، ويُعتبر أكثر جسامة من التزوير في الوثائق العرفية، مما يستوجب عقوبات أشد. فعلى سبيل المثال، التزوير في محررات رسمية قد يؤدي إلى عقوبة السجن التي قد تصل إلى سنوات عدة، حسب تقدير القاضي وملابسات القضية.بالإضافة إلى ذلك، هناك نصوص قانونية خاصة تعاقب على تزوير الخطوط والتوقيعات، باعتبارها إحدى صور التزوير التي تؤثر بشكل مباشر على صحة المستندات القانونية. ويعتبر تزوير التوقيع وسيلة لخداع الغير، مما قد يؤدي إلى تلفيق مستندات كاذبة واستخدامها لتحقيق منافع غير مشروعة[32].ومن جهة يتضمن القانون الجنائي المغربي عقوبات إضافية في حالات التزوير المصحوب بظروف مشددة، مثل التزوير الذي يرتكب في إطار جريمة أخرى، أو التزوير الذي يُسبب ضررًا جسيمًا للغير أو للمصلحة العامة. ففي هذه الحالات، قد ترفع العقوبة لتشمل الحبس لفترات أطول، وربما عقوبات مادية أكبر.وتهدف هذه العقوبات إلى

---

[30] صفاء الدويب الشايب،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، م.س ص60

[31] عبد الرحيم الفتوحي، الخبرة القضائية في مجال التزوير الخطي بين النظرية والتطبيق، م.س ص89

[32] إدريس الشبلي، مسطرة تحقيق الخطوط في القانون المغربي، أطروحة دكتراه جامعة القاضي عياض، 2015 ص36

أكثر من مجرد معاقبة الجاني، بل إلى حماية النظام القانوني والمصلحة العامة، والحفاظ على الثقة في الوثائق والمستندات التي تُعتمد في المعاملات اليومية. كما أن هذه العقوبات تضمن ردع الأفراد عن القيام بأعمال التزوير التي تضر بالمجتمع ككل. وعلى صعيد آخر، تتضمن العقوبات الجنائية على التزوير أيضًا إجراءات مصاحبة مثل مصادرة الوثائق المزورة وأدوات التزوير، بالإضافة إلى إمكانية تحميل المتهم نفقات الخبرة القضائية التي تُجرى لكشف التزوير. وتعتبر هذه التدابير جزءًا من الجهود القضائية لمكافحة التزوير بكافة صوره.[33] **وهذا ما جاء في قرار صادر عن محكمة النقض في قضية امرأة حرمت من الميراث بعد وفاة والدها حيث أن شقيقها ادعى شراءه أرض والده المقدرة بأموال باهظة رفعت المدعية دعوى سنة 2002 تطالب حقها في ميراث والدها لعدم اقتناعها بادعاء شقيقها كونه اشترى الأرض موضوع النزاع من والده المتوفى، بقيت القضية معلقة في المحاكم لسنوات طويلة، وفي سنة 2015 أحيلت القضية على قسم التزوير والتزييف بالمختبر الجنائي للبحث في صحة عقد الشراء فوجدوا مستند قديم يضم توقيع الوالد المتوفى لمطابقته مع التوقيع المضمن في عقد الشراء، وبعد البحث في أوراق أرشيف المحاكم عثروا على وثيقة تحتوي على توقيع الوالد المتوفى، بدأ خبراء التزوير والتزييف عملية المطابقة في التو اقيع، واستخدموا أجهزة الفحص العلمية المختلفة بما فيها جهاز الفحص بالأطياف الضوئية، وبعد جهود كبيرة خلصوا إلى تزوير الابن لتوقيع أبيه، فأعدوا تقريرا مفصلا بالنتيجة وأرسلوه إلى المحكمة لإصدار الحكم النهائي. فحكمت المحكمة ببطلان العقد وإعادة توزيع الميراث لتأخذ المرأة المدعية حقها بعد معاناة دامت ثلاثة عشر سنة بفضل خبراء متخصصين في التزوير.**

ثانياً: التداعيات القانونية والاجتماعية للعقوبات

Deuxièmement : Les repercussions juridiques et socials des sanctions.

تتعدى آثار العقوبات الجنائية على جرائم التزوير حدود الجزاء الفردي لتشمل تداعيات قانونية واجتماعية واسعة تؤثر على مختلف أطراف القضية، فضلاً عن المجتمع ككل. إذ إن العقوبات المفروضة لا تقتصر فقط على معاقبة الجاني، بل تهدف كذلك إلى إعادة ترتيب الوضع القانوني للمتضررين، وضمان حماية النظام الاجتماعي والاقتصادي من مخاطر التزوير. حيث من الناحية القانونية، تؤدي العقوبات إلى بطلان الوثائق المزورة أو التي صدرت نتيجة للتزوير، مما يحول دون استخدامها كأدلة في المحاكم. هذا الأمر يعيد الحقوق إلى أصحابها الأصليين ويمنع استغلال المستندات المزورة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، ويعزز سلامة النظام القانوني. كذلك، فإن فرض العقوبات الجزائية يخلق سابقة قانونية تحث على احترام القوانين والالتزام بنزاهة الوثائق والمعاملات. وعلى مستوى الإجراءات القضائية، قد يترتب على إثبات التزوير إعادة فتح القضايا التي بنيت على الوثائق المزورة، أو تعديل الأحكام السابقة، ما يضمن تحقيق العدالة الحقة. كما قد يتم تحميل

[33] شيماء القرقري الخبرة القضائية ودورها في الإثبات الجنائي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، رسالة ماستر، جامعة عبد المالك السعدي 2021 ص68

المتهم التكاليف القضائية، بما فيها تكلفة الخبرة التي ساعدت في كشف التزوير، مما يفرض عليه الأعباء المالية الإضافية.[34]

أما من الناحية الاجتماعية، فتؤثر العقوبات على سمعة المتهم وكرامته، حيث يُنظر إلى مرتكبي جرائم التزوير على أنهم أناس لا يحترمون القوانين والأعراف، مما قد يؤدي إلى وصمة اجتماعية تطالهم وعائلاتهم. هذا التأثير يهدف إلى ردع الأفراد عن ارتكاب مثل هذه الجرائم حفاظًا على النظام الاجتماعي.[35]كما أن العقوبات تسهم في تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع، حيث يشعر المواطنون بأن القانون قادر على حماية حقوقهم وممتلكاتهم من التزوير، وهو ما يعزز استقرار المعاملات الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ردع التزوير يقلل من الظواهر السلبية التي قد تؤدي إلى تدهور النظام الاقتصادي والقانوني.وعلى مستوى الأمن القانوني والاقتصادي، فإن العقوبات تساهم في حماية المؤسسات المالية والتجارية من الخسائر التي قد تنتج عن استخدام وثائق مزورة، مما يعزز مناخ الأعمال ويشجع على الاستثمار. فغياب العقوبات الرادعة قد يؤدي إلى تفشي التزوير، مما يضعف الثقة في النظام القانوني ويؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني[36].ومن جهة فإن العقوبات المفروضة على التزوير تشكل وسيلة للحفاظ على الحقوق الشخصية للأفراد والمؤسسات، حيث يتم تصحيح الانتهاكات وإعادة الأمور إلى نصابها القانوني، مما يساهم في حماية الحقوق المدنية والتجارية.

[34]إدريس الشبلي، مسطرة تحقيق الخطوط في القانون المغربي، م.س ص44
[35]صفاء الدويب الشايب،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، م.س ص72
[36]إدريس الشبلي، مسطرة تحقيق الخطوط في القانون المغربي، م.س ص49

المبحث الثاني: الضوابط القانونية للخبرة القضائية

Section 2 : Les règles juridiques encadrant l'expertise judiciaire.

تعتبر الخبرة القضائية أداة قانونية جوهرية تُستخدم في الكشف عن الحقائق الفنية والعلمية التي يعجز القاضي عن التوصل إليها بنفسه، خاصة في القضايا التي تتطلب تخصصًا دقيقًا مثل تحقيق الخطوط وكشف التزوير. ومع تزايد أهمية الخبرة في دعم القرارات القضائية، أصبح من الضروري وضع ضوابط قانونية صارمة تنظم كيفية تعيين الخبير القضائي، وضمان حياده وكفاءته، لضمان نزاهة وسلامة الإجراءات القضائية[37]. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة هذه الضوابط القانونية التي تضمن فاعلية الخبرة القضائية في تحقيق العدالة.

المطلب الأول: شروط تعيين الخبير القضائي

Paragraphe 1 : Les conditions de désignation de l'expert judiciaire.

إن تعيين الخبير القضائي لا يتم بشكل اعتباطي، بل يخضع لشروط قانونية واضحة تهدف إلى اختيار شخص يتمتع بالكفاءة العلمية والخبرة الفنية اللازمة للقيام بمهامه بموضوعية ودقة. فاختيار خبير مؤهل يعزز من مصداقية نتائج الخبرة، ويضمن أن تكون قراراته مبنية على أسس علمية صحيحة، مما ينعكس إيجابًا على سير العدالة.

في هذا المطلب، سنتناول الشروط الأساسية التي يجب توافرها في الخبير القضائي، سواء من حيث المؤهلات العلمية أو الأخلاقية، بالإضافة إلى الضوابط التي تحكم تعيينه.[38]

[37] شيماء القرقري الخبرة القضائية ودورها في الإثبات الجنائي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، م.س ص87

[38] هند بوعياش، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة، رسالة ماستر، جامعة ابن زهر، 2020. م.س ص102

الفقرة الأولى: المؤهلات المطلوبة في الخبير القضائي

Sous-paragraphe 1 : Les qualifications requises de l'expert judiciaire.

أولا: الكفاءة العلمية والتخصص الفني

Premièrement : La competence scientifique et la spécialisation technique.

الكفاءة العلمية والتخصص الفني من أبرز المؤهلات التي يجب أن يتحلى بها الخبير القضائي، نظرًا للدور الحاسم الذي يقوم به في مساعدة القضاء على كشف الحقائق الفنية المعقدة التي تتطلب معرفة تخصصية دقيقة. فالخبير القضائي لا يمكنه أداء مهامه بفعالية إلا إذا كان متمكنًا من مجال تخصصه، مما يمكنه من تقديم تقرير خبرة واضح وموضوعي يدعم قرار المحكمة. حيث تتطلب الكفاءة العلمية من الخبير أن يكون حائزًا على مؤهلات تعليمية مناسبة تتناسب مع طبيعة القضية التي يتم تعيينه فيها، كأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو دبلوم في التخصص المعني، سواء في الطب، الهندسة، الخطوط والكتابة، أو أي مجال علمي آخر ذو صلة. فمثلاً في قضايا تحقيق الخطوط وكشف التزوير، يكون الخبير عادةً مختصًا في مجال الطب الشرعي أو التحليل الخطّي، حيث يمتلك المهارات العلمية والتقنية اللازمة لتحليل المستندات وفحصها بدقة. أما التخصص الفني، فهو جانب مكمل للكفاءة العلمية، ويعني قدرة الخبير على استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة في مجاله، وكذلك الاطلاع المستمر على التطورات العلمية والتقنية التي يمكن أن تؤثر على دقة نتائج الخبرة. فالخبرة العلمية وحدها لا تكفي دون التمكن من تطبيقها بشكل عملي باستخدام وسائل دقيقة وموثوقة.[39]

كما أن التخصص الفني يقتضي من الخبير أيضًا فهم السياق القانوني للعملية القضائية، ومعرفة الإجراءات التي يجب اتباعها أثناء أداء مهامه، لضمان أن تكون النتائج مقبولة أمام القضاء ولا تشوبها شبهة تحيز أو خطأ فني، لذلك، يضع المشرع المغربي، وفقًا للمسطرة المدنية والجنائية، شروطًا واضحة لتعيين الخبير، تركز على استيفائه لهذه المؤهلات العلمية والتخصصية، بهدف ضمان موثوقية تقريره وقبوله كدليل فني في المحاكم. كما أن اختيار خبير مؤهل يقلل من فرص الأخطاء أو التلاعب في نتائج الخبرة، مما يسهم في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المتنازعة .[40]

---

[39] أسماء التويجري، الخبرة العلمية الحديثة في كشف الجرائم المعلوماتية ودورها في العدالة الجنائية، مجلة فقه القضاء، عدد 15، 2021.

[40] إدريس الشبلي، مسطرة تحقيق الخطوط في القانون المغربي، م.س ص91

ثانيا: شروط الاستقلال والنزاهة

Deuxièmement: Les conditions d'indépendance et d'intégrité.

تعتبر شروط الاستقلال والنزاهة من الركائز الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الخبير القضائي، لأنها الضمانة القانونية التي تكفل موضوعية وحيادية التقرير الخبري أمام القضاء. فالخبرة القضائية ليست مجرد تقييم فني بحت، بل هي عمل قضائي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ العدالة، ولا بد أن تكون خالية من أي تأثيرات خارجية أو مصالح شخصية قد تضر بمصداقية الخبرة. ويشترط في الخبير أن يكون مستقلاً تمامًا عن أطراف النزاع، فلا يجوز له أن يكون مرتبطًا بأي علاقة مهنية أو شخصية قد تؤثر على حكمه، سواء كانت صداقة أو خصومة أو مصالح مادية. فالاستقلالية تضمن أن تكون الملاحظات والتقييمات موضوعية ونزيهة، ولا تتأثر بأي ضغوط أو تأثيرات خارجية، وهو ما يعزز ثقة القاضي في نتائج الخبرة.بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتحلى الخبير بالنزاهة المهنية والأخلاقية، بأن يلتزم بالمعايير الأخلاقية والقانونية في أداء مهامه، مثل السرية التامة بشأن المعلومات التي يطلع عليها، وعدم التحيز لأي طرف من أطراف النزاع، واحترام قواعد التقاضي والتعاون مع المحكمة[41]. ويُعد الإخلال بهذه المبادئ سببًا وجيهًا لاستبدال الخبير أو الطعن في تقريره أمام المحكمة.وتؤكد القوانين والمساطر القضائية المغربية على ضرورة احترام هذه الشروط، لما لها من أهمية كبيرة في ضمان نزاهة سير العدالة. فعدم استقلالية الخبير أو انعدام نزاهته يؤدي إلى بطلان الخبرة، ويفقد مصداقية القضاء، ويهدد حقوق المتقاضين.

وحسب المادة 22 [42]وجب على الخبير أن يؤدي مهمته تحت مراقبة المستشار المقرر أو القاضي المقرر أوالقاضي المكلف بالقضية كما يلعب الخبير القضائي دورًا محوريًا في تحقيق العدالة من خلال مساعدته للقضاء في الجوانب الفنية والتقنية للنزاعات، وهو مسؤول عن إنجاز مهامه بدقة وفعالية تحت طائلة المساءلة التأديبية والعقوبات القانونية عند الإخلال بها. كما أن النجاعة القضائية مسؤولية جماعية تشمل كافة مساعدي القضاء، وتتطلب التزامًا من جميع المهن القانونية والقضائية بإصدار الأحكام في آجال معقولة، وفقًا لما ينص عليه الدستور المغربي. [43]لذلك، تعد شروط الاستقلال والنزاهة معياراأساسيا لاختيار الخبير، وتُشدد عليه المحاكم عند تعيينه، كما توفر الجهات القضائية آليات للرقابة والتدقيق لضمان التزام الخبير بهذه المبادئ طوال فترة أداء مهمته.

---

[41] يوسف الزروالي، ضوابط الخبرة في جرائم التزوير الخطي، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2019. ص45

[42] المادة 22 من القانون 45.00 المنظم لمهنة الخبراء القضائيين.

[43] محمد حافيضي، الخبير في النظام القضائي، صوت العدالة، satv.ma 2022

الفقرة الثانية: التزامات الخبير أثناء أداء مهامه

Sous-paragraphe 2 : Les obligations de l'expert dans l'exercice de ses fonctions.

أولا: التزام السرية المهنية

Premièrement: L'obligation de secret professionnel.

يعد التزام السرية المهنية من أهم الواجبات التي يجب أن يلتزم بها الخبير القضائي أثناء تأدية مهامه، إذ يطلع الخبير في كثير من الأحيان على معلومات ووثائق حساسة تخص أطراف النزاع، قد تشمل بيانات شخصية أو أسرار مهنية أو حقائق قد تؤثر على سمعة الأشخاص المعنيين. ولهذا، تفرض القوانين والأنظمة على الخبير عدم إفشاء هذه المعلومات لأي جهة أو شخص خارج نطاق المحكمة. ويهدف هذا الالتزام إلى حماية خصوصية الأطراف المتنازعة وضمان سير العدالة بطريقة تحفظ حقوق الجميع، ويمنع استغلال المعلومات التي يطلع عليها الخبير لأغراض غير قانونية أو شخصية. كما يعزز هذا المبدأ ثقة الأطراف والقضاء في نزاهة ومهنية الخبير، حيث يطمئن الجميع إلى أن ما يُكشف خلال الخبرة سيظل محصورًا في إطار التحقيق القضائي فقط.[44]

وينص القانون المغربي على أن الخبير مسؤول قانونيًا عن خرقه السرية المهنية، حيث يمكن أن يواجه مساءلات قانونية وأخلاقية قد تصل إلى إلغاء تعيينه كخبير أو تحميله المسؤولية المدنية أو الجنائية، بحسب خطورة الخرق. لذلك، يشكل التزام السرية المهنية ضمانة أساسية لتحقيق مبدأ العدالة وحماية مصالح المتقاضين.[45]

ثانيا: تقديم تقرير دقيق وموضوعي

Deuxièmement : La présentation d'un rapport précis et objectif.

تقديم تقرير دقيق وموضوعي من أبرز التزامات الخبير القضائي، حيث يعتمد عليه القاضي بشكل كبير في اتخاذ قراره القضائي، لا سيما في القضايا التي تتطلب معرفة فنية متخصصة مثل تحقيق الخطوط وكشف التزوير. لذلك، يجب على الخبير أن يلتزم بالدقة في جمع وتحليل البيانات، وأن يقدم نتائج واضحة مبنية على معطيات علمية موثوقة. حيث ينبغي أن يتسم التقرير بالموضوعية، بحيث يعكس الحقيقة كما هي دون تحيز لأي طرف من أطراف النزاع. وهذا يعني أن الخبير يجب أن يكون محايدًا تمامًا، ويبتعد عن أية مواقف شخصية أو ضغوط قد تؤثر على تقييمه. كما يجب عليه توضيح الطرق العلمية والتقنيات المستخدمة في فحص المستندات، وشرح الملاحظات والنتائج بشكل مفصل يساعد القاضي على فهم أساسيات الرأي الفني، كما يجب أن يكون التقرير مكتوبًا بلغة واضحة ومفهومة، خالية من التعقيدات التقنية التي قد تعيق فهم القاضي أو

---

[44] مونة جنيح،دور الوسائل العلمية الحديثة في كشف ومكافحة الجريمة بالمغرب،اطروحة دكتوراه جامعة عبد المالك السعدي، يناير 2021 ص77

[45] حمد رضا تلمساني،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، رسالة ماستر م.س ص63

الأطراف. ويتعين على الخبير أن يلتزم بالأمانة العلمية، فتقديم معلومات مضللة أو ناقصة يعد إخلالًا جوهريًا بواجباته، قد يؤدي إلى الطعن في مصداقية التقرير ورفضه من قبل المحكمة. وإن دقة وموضوعية التقرير تسهمان في تعزيز الثقة في الخبرة القضائية، مما يساهم في تحقيق العدالة وضمان سلامة الأحكام القضائية.[46]

[46] يحيى الزهيري، القرائن وخبرات فحص الوثائق في ضوء القوانين المغربية، مجلة جامعة ابن، عدد 5، 2020.

المطلب الثاني: تقييم نتائج الخبرة القضائية

Paragraphe 2 : L'évaluation des résultats de l'expertise judiciaire.

بعد أن يتم إنجاز الخبرة القضائية من قبل الخبير المختص، يأتي الدور الأساسي على القاضي لتقييم نتائج هذه الخبرة ومدى مصداقيتها في إطار الدعوى المعروضة أمام المحكمة. فالتقرير الخبري ليس دائمًا ملزمًا أو قاطعًا بحد ذاته، بل يظل خاضعًا لتمحيص القاضي ولبحث مدى توافقه مع الأدلة والوقائع الأخرى في القضية.[47] لذا، يشكل تقييم نتائج الخبرة مرحلة جوهرية تضمن توظيف الخبرة بطريقة سليمة تخدم تحقيق العدالة، ويهدف هذا المطلب إلى دراسة المعايير القانونية التي تحكم تقييم نتائج الخبرة القضائية، ومدى إلزامية هذه النتائج للقاضي، بالإضافة إلى الطرق والآليات التي تمكن المحكمة من الطعن أو الاعتراض على نتائج الخبرة إذا تبين وجود قصور أو تحيز. كما سنبحث دور القاضي في التوفيق بين الرأي الخبري وبقية أدلة الدعوى، مما يعكس أهمية التقييم الموضوعي لضمان سلامة الحكم القضائي .

الفقرة الأولى: مدى إلزامية الخبرة القضائية للقاضي

Sous-paragraphe 1 : La force obligatoire de l'expertise judiciaire pour lejuge.

أولاً: سلطة تقدير القاضي لنتائج الخبرة

Premièrement : Le pouvoir d'appréciation du juge quant aux résultats de l'expertise.

نتائج الخبرة القضائية من الأدلة الفنية التي تُعرض على القاضي لدعم قراره القضائي، غير أنها ليست بالضرورة ملزمة له بشكل مطلق. فالقاضي يحتفظ بسلطة تقديرية واسعة تمكنه من قبول أو رفض نتائج الخبرة بناءً على مدى اقناعها ومدى توافقها مع الأدلة الأخرى المعروضة في القضية. وتأتي هذه السلطة ضمن صلاحيات القاضي التي تتيح له التمييز بين الأدلة وتقييمها وفقاً لمبدأ الحرية في تكوين الاعتقاد.[48]

حيث تكمن أهمية سلطة تقدير القاضي في كونها توازن بين الأهمية الفنية للخبرة والجانب القضائي الذي يتطلب فهمًا شموليًا للوقائع والظروف المحيطة بالدعوى. فحتى وإن كان التقرير الخبري صادرًا عن خبير متخصص، لا يعني ذلك بالضرورة أن القاضي ملزم بتبني توصياته بشكل كامل، خصوصًا إذا تبين وجود تناقضات أو نواقص في التقرير أو تعارض مع أدلة أخرى موثوقة، ويظهر القانون المغربي احترامه لهذه السلطة التقديرية، حيث على أن الخبرة تعتبر مجرد وسيلة إثبات، ويترك للقاضي حرية تقييمها ضمن سياق الدعوى. وهذا يضمن توازنًا بين القيمة العلمية للخبرة والجانب القضائي، بما يخدم العدالة ويجنب الأخطاء الناجمة عن الاعتماد الأعمى على الخبرة. وعليه، فإن سلطة تقدير القاضي لنتائج الخبرة تعكس دور القضاء في ضمان

---

[47] يوسف الزروالي، ضوابط الخبرة في جرائم التزوير الخطي، م.س ص117

[48] شيماء القرقري الخبرة القضائية ودورها في الإثبات الجنائي، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق، م.س ص89

سلامة الأحكام القضائية، حيث يُعد القاضي الحاكم النهائي الذي يقرر مدى تأثير الخبرة على نتيجة النزاع، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع عناصر الإثبات المتوفرة .[49]

ثانيا: الاجتهاد القضائي في التعامل مع تقرير الخبرة

Deuxièmement : La jurisprudence dans le traitement du rapport d'expertise.

يمثل الاجتهاد القضائي ركيزة مهمة في تحديد كيفية تعامل المحاكم مع تقارير الخبرة القضائية، إذ يعتمد القضاة في تفسيرهم وتطبيقهم للقانون على مجموعة من الأحكام السابقة التي توضح نطاق قبول أو رفض تقرير الخبرة. هذا الاجتهاد يعكس تجارب قضائية متنوعة ساهمت في رسم معالم واضحة لسلطة القاضي في تقييم نتائج الخبرة، وكيفية التوفيق بينها وبين الأدلة الأخرى.ولقد أظهرت المحاكم المغربية مرونة في تعاملها مع تقارير الخبرة، حيث لا تُعتبر هذه التقارير ملزمة إلا في حدود دقتها وموضوعيتها. ففي العديد من الأحكام، أكدت المحاكم على أن القاضي لا يجب أن يعتمد فقط على الخبرة دون تدقيق، بل عليه مراجعة كافة الأدلة والنظر في مدى توافق نتائج الخبرة مع معطيات القضية. كما أن الاجتهاد القضائي يؤكد حق الأطراف في الطعن في تقرير الخبرة إذا ثبت وجود خلل أو تحيز أو نقص في التقرير. بالإضافة إلى أن عدد من القرارات القضائية أشارت إلى أهمية تعليل القاضي لسبب قبوله أو رفضه لنتائج الخبرة، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية ويضمن حقوق الأطراف في التقاضي العادل. كما أن الاجتهاد يشجع على تعيين خبراء مستقلين وذوي كفاءة عالية، لضمان تقارير موضوعية يمكن الوثوق بها. وهكذا، فإن الاجتهاد القضائي في المغرب يلعب دورًا تكامليًا في تنظيم العلاقة بين القضاء والخبرة الفنية، حيث يوازن بين أهمية الخبرة كمصدر علمي، وبين السلطة التقديرية للقاضي في ضمان العدالة والإنصاف[50].

الفقرة الثانية: الطعون الممكنة في نتائج الخبرة

Sous-paragraphe 2 : Les recours possibles contre les résultats de l'expertise.

أولاً: الطعن في التحيز أو ضعف التقرير

Premièrement : Le recours pour partialité ouinsuffisance du rapport.

الخبرة القضائية أداة فعالة لتقديم دليل فني للمحكمة، إلا أن نتائجها قد لا تخلو من العيوب أو النقائص التي تستوجب التدقيق والتمحيص من قبل الأطراف والقضاء على حد سواء. ومن بين الأسباب التي قد تدفع إلى

[49] مونة جنيح،دور الوسائل العلمية الحديثة في كشف ومكافحة الجريمة بالمغرب،م.س ص86

[50]- سمية بودراع ,دور الخبرة في حل المنازعات المدنية» شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق جامعة عبد المالك السعدي ,2023ص33

الطعن في تقرير الخبرة، يأتي التحيز أو ضعف التقرير في مقدمة هذه الأسباب، لما لهما من أثر بالغ على نزاهة وحصافة الرأي الخبري.

حيث التحيز في التقرير قد ينشأ عن علاقة شخصية أو مهنية بين الخبير وأحد أطراف النزاع، أو نتيجة عدم التزام الخبير بالمعايير العلمية والمهنية المطلوبة، مما يؤدي إلى إصدار نتائج غير موضوعية ومشوهة للحقائق. ويؤدي ذلك إلى المساس بحقوق الأطراف ويخالف مبادئ العدالة التي يقوم عليها النظام القضائي. أما ضعف التقرير فيمكن أن يظهر عبر نقص في المعلومات، أو غموض في النتائج، أو قصور في الوسائل المستخدمة، أو تجاهل بعض الأدلة المهمة، مما يقلل من قيمة التقرير ويجعل منه غير معتمد.[51]

يحق للأطراف أن يقدموا طعونًا أمام المحكمة في حال ثبوت وجود تحيز أو ضعف في التقرير الخبري، وذلك عبر طلب إعادة تعيين خبير آخر، أو طلب استكمال الخبرة، أو حتى رفض التقرير في حال كان معيبًا بشكل جوهري. ينظم هذا الإجراء قانون المسطرة المدنية المغربي الذي يقرّ حق الأطراف في الاعتراض على نتائج الخبرة والتمسك بحماية حقوقهم.كما تلعب المحكمة دور الحكم الفصل في قبول أو رفض هذه الطعون، حيث تدرس الأدلة والقرائن المقدمة حول مدى صحة التقرير وحياديته، ويمكنها تكليف خبير آخر أو اتخاذ تدابير إضافية لضمان تحقيق العدالة. لذا، يشكل الطعن في التحيز أو ضعف التقرير آلية رقابية مهمة تحمي العملية القضائية من الانحرافات وتضمن موضوعية الحكم

ثانيا: الطعون القضائية والإجراءات المتاحة

Deuxièmement : Les recours judiciaires et les procedures disponibles.

تعتبر نتائج الخبرة القضائية جزءًا من الأدلة التي تُعرض على المحكمة، ومن الطبيعي أن يتيح النظام القانوني للأطراف المتنازعة حق الطعن في هذه النتائج متى ما ارتأوا وجود خلل أو قصور في تقرير الخبرة قد يؤثر على سير العدالة. وتتنوع الطعون القضائية والإجراءات المتاحة وفقًا لظروف القضية ونوعية الخلل في التقرير[52].

أولًا : يمكن للطرف المتضرر أن يطلب إعادة تعيين خبير جديد لإجراء خبرة ثانية في حال وجود شكوك جدية حول صحة أو موضوعية التقرير الأول. ويهدف هذا الإجراء إلى تصحيح أي أخطاء أو تجاوزات قد تكون وقعت أثناء إعداد التقرير الأول، وذلك حفاظًا على حقوق الأطراف وضمان دقة الإثبات.

ثانيا: يجوز للمتقاضين تقديم طلب استكمال الخبرة في حال كانت هناك جوانب أو نقاط لم يتناولها التقرير بشكل كافٍ، بحيث يتم تعيين خبير لإجراء فحوصات إضافية أو توضيحات تساهم في استكمال الرأي الفني المطلوب.

---

[51] أسماء الدهبي، الخبرة القضائية في جرائم التزوير، رسالة ماستر، جامعة ابن طفيل، 2016. ص27

[52] خديجة علوي، الإثبات في القانون المغربي بالوسائل الحديثة لجرائم الأعمال، رسالة ماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2021. ص19

ثالثا: يمكن الطعن في نتائج الخبرة ضمن الطعون العادية كالاستئناف أو الطعن بالنقض، حيث يعرض الطاعن ما يراه من عيوب قانونية أو مادية في التقرير تؤثر على صحة الحكم الصادر بناءً عليه. وفي هذه المرحلة، تقوم محكمة الاستئناف أو النقض بفحص مدى صحة إجراءات الخبرة ومطابقتها للمعايير القانونية.[53]

رابعا: إذا ثبت وجود مخالفات جسيمة في تعيين الخبير أو في سير عمله، يمكن الطعن في صحة الخبرة نفسها، مما يؤدي إلى إلغاء نتائجها وطلب إجراء خبرة جديدة.

ويجدر بالذكر أن النظام القانوني المغربي ينظم هذه الطعون ضمن قوانين المسطرة المدنية والجنائية، مما يعزز مبدأ المساواة في الدفاع وحق التقاضي العادل، ويضمن أن تبقى الخبرة القضائية وسيلة إثبات تخدم الحقيقة ولا تُستخدم أداة للظلم أو التلاعب

[53] أسماء الدهبي، الخبرة القضائية في جرائم التزوير، م.س ص 46

الفصل الثاني:
التطبيقات العملية للخبرة القضائية في كشف التزوير

Chapitre II : Les applications pratiques de l'expertise judiciaire dans la détection des falsifications.

في ظل تطور وسائل التزوير وتعقيدها، باتت الخبرة القضائية أداة لا غنى عنها في كشف الحقائق المتعلقة بصحة الوثائق والمستندات التي تُعرض أمام القضاء. إذ تلعب الخبرة الفنية دورًا حاسمًا في التمييز بين الوثائق الأصلية والمزورة، مما يعزز ثقة الأطراف والمحاكم في سلامة الأحكام القضائية[54].

يتناول هذا الفصل التطبيقات العملية للخبرة القضائية، مستعرضًا الأساليب والتقنيات الحديثة المستخدمة في تحليل الوثائق وكشف التزوير، مع التركيز على الدور الحيوي الذي تضطلع به هذه الخبرة في حماية الحقوق وتحقيق العدالة.

المبحث الأول: دور الخبرة القضائية في إثبات صحة الوثائق

Section 1 : Le rôle de l'expertise judiciaire dans la vérification de l'authenticité des documents.

صحة الوثائق من الركائز الأساسية التي تستند إليها الأحكام القضائية في مختلف القضايا المدنية والجنائية. وفي كثير من الأحيان، يثار النزاع حول مدى صحة هذه الوثائق أو مدى تعرضها للتزوير. في هذا السياق، تأتي الخبرة القضائية لتوفر فحصًا متخصصًا وتحليلاً علميًا يهدف إلى كشف الحقيقة، وتقديم رأي فني موضوعي يساعد القاضي على اتخاذ القرار السليم.

سيركز هذا المبحث على الأهمية البالغة للخبرة في إثبات صحة الوثائق، والطرق التي يمكن من خلالها التحقق من سلامة المستندات.[55]

المطلب الأول: تقنيات تحليل الخطوط والتوقيعات

Paragraphe 1 : Les techniques d'analyse des écritures et des signatures.

تعتبر تقنيات تحليل الخطوط والتوقيعات من أبرز الوسائل العلمية التي يعتمد عليها الخبراء القضائيون في الكشف عن التزوير. فهي تمكن من دراسة الخصائص الدقيقة للخطوط اليدوية، مثل الزوايا، الضغط،

[54] أسماء الدهبي، الخبرة القضائية في جرائم التزوير، م.س ص52
[55] خديجة علوي، الإثبات في القانون المغربي بالوسائل الحديثة لجرائم الأعمال، م.س ص37

التتابع، والسرعة، التي تميز توقيع أو كتابة معينة. من خلال هذه التقنيات، يستطيع الخبير تحديد مدى أصالة التوقيع أو الخط، وكشف أي تدخل أو تزوير قد طرأ عليها.

نستعرض هذه الفقرة أهم الأساليب والتقنيات المستخدمة في تحليل الخطوط والتوقيعات، ومدى فعاليتها في الكشف عن الوثائق المزورة.

الفقرة الأولى: الفحص الفني للوثائق المشكوك فيها

Sous-paragraphe 1 : L'examen technique des documents suspects.

أولا: طرق الكشف اليدوية والفنية

Premièrement : Les méthodes de détectionmanuelles et techniques.

الفحص الفني للوثائق المشكوك فيها خطوة أساسية في عملية الكشف عن التزوير، حيث يعتمد على مجموعة من الطرق اليدوية والفنية التي تهدف إلى تحديد مدى صحة الوثائق وسلامتها. تبدأ عملية الفحص اليدوي بمراجعة الوثيقة بدقة، مع التركيز على الملامح الظاهرة مثل نوع الورق، الحبر المستخدم، وجود أي علامات غير طبيعية أو تغييرات في النصوص أو التوقيعات. يستخدم الخبير أدوات مكبرة وعدسات لتمحيص التفاصيل الدقيقة التي قد تكون غير مرئية للعين المجردة. أما الطرق الفنية فتشمل استخدام تقنيات حديثة ومتطورة تعتمد على الأجهزة العلمية، مثل الفحص بالأشعة فوق البنفسجية (UV)، التي تكشف عن وجود علامات أو كتابات مخفية غير مرئية تحت الضوء العادي. كما يُستخدم **الفحص بالأشعة تحت الحمراء (IR) للكشف عن التداخلات في طبقات الحبر أو التعديلات التي تمت على النصوص.**[56] إضافة إلى ذلك، تساعد **تقنيات التصوير المجهري الإلكتروني وتقنيات التحليل الطيفي في دراسة التركيب الكيميائي للورق والحبر**، مما يساهم في تحديد مدى توافق هذه المكونات مع التاريخ المزعوم للوثيقة.[57]وتعتبر هذه الطرق اليدوية والفنية مجتمعة من الوسائل الفعالة التي تمكن الخبير القضائي من تقديم تقييم شامل للوثيقة، وتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للتزوير أو التلاعب. وتكمن أهمية هذه التقنيات في قدرتها على كشف التفاصيل الدقيقة التي تساعد في فض النزاعات القانونية المرتبطة بصحة الوثائق

ثانيا: أهمية مقارنة الخطوط والتوقيعات

Deuxièmement: L'importance de la comparaison des écritures et des signatures.

[56] عبد الله الكراوي، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2022.ص35.

[57] احضيض، دور الوسائل العلمية والتقنية الحديثة في تكوين قناعة القاضي الجنائي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020.ص88.

مقارنة الخطوط والتوقيعات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الخبرة القضائية في كشف التزوير والتحقق من صحة الوثائق، لما لها من أهمية كبيرة في حماية الحقوق وضمان نزاهة العملية القضائية. فلكل شخص خصائص فريدة في طريقة كتابته وتوقيعه، تتميز بعناصر دقيقة مثل طريقة الضغط على القلم، سرعة الكتابة، اتجاه الحروف، نقاط التوقف والانطلاق، وحركات اليد التي يصعب تقليدها بشكل كامل ودقيق من قبل المزور. لذلك، فإن إجراء مقارنة دقيقة بين الخطوط والتوقيعات يتيح للخبير إمكانية التمييز بين الأصل والنسخة المزورة.حيث تلعب مقارنة الخطوط دورًا حيويًا في تقديم دليل فني يمكن أن يكون حاسمًا في القضايا التي تعتمد على صحة الوثائق، مثل العقود، الوصايا، الشهادات، والمستندات الرسمية أو العرفية. فمن خلال تحليل الفروق والتشابهات بين التوقيعات أو الكتابات المودعة، يستطيع الخبير أن يكشف محاولات التزوير التي قد تتضمن تقليد التوقيع، استبدال أجزاء من النص، أو تعديل بعض الحروف بهدف إخفاء الحقيقة أو التلاعب في مضمون الوثيقة.[58]

وتزيد أهمية هذه التقنية أيضًا من خلال استخدامها في حماية النظام القانوني من الفوضى التي قد تترتب على الاعتداد بوثائق مزورة، مما يعزز الثقة في الأحكام القضائية التي تصدر بناءً على أدلة موثوقة. إذ يُعتبر التقرير الخبري المستند إلى مقارنة الخطوط والتوقيعات دليلاً موضوعيًا يعزز مبدأ العدالة ويضمن أن الأحكام تستند إلى حقائق دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقنيات الحديثة في مجال مقارنة الخطوط والتوقيعات، مثل استخدام البرامج الحاسوبية المتقدمة، تمكن الخبراء من فحص التفاصيل الدقيقة التي قد تغيب عن العين المجردة، مثل اختلاف الضغط على القلم أو تغير سرعة الكتابة. هذه التطورات جعلت من مقارنة الخطوط والتوقيعات علمًا دقيقًا يساهم في تحسين جودة الأدلة وتحقيق نتائج أكثر موثوقية. كما يمكن القول إن مقارنة الخطوط والتوقيعات ليست مجرد عملية فنية فحسب، بل هي أداة قانونية هامة تحمي النظام القضائي من التزوير وتدعم نزاهة وصدق الأحكام، مما يجعلها من الأسس التي يقوم عليها عمل الخبرة القضائية في مجال كشف التزوير.[59]

الفقرة الثانية: استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل الخطوط

Sous-paragraphe 2 : L'utilisation des technologies modernes dans l'analyse des écritures.

أولاً: تقنيات البرمجيات والتحليل الرقمي

Premièrement : Les techniques logicielles et l'analyse numérique.

---

[58] محمد اوراغ، الخبرة القضائية في المواد المدنية والجنائية، عرض منشور بالموقع الإلكتروني.
https://maroclaw.com

[59] خديجة علوي، الإثبات في القانون المغربي بالوسائل الحديثة لجرائم الأعمال، م.س ص40

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحليل الخطوط والتوقيعات، حيث أصبح الاعتماد على البرمجيات المتقدمة وتقنيات التحليل الرقمي من أهم الوسائل التي يستخدمها الخبراء القضائيون لتعزيز دقة وموضوعية تقييماتهم. تتيح هذه التقنيات إمكانية دراسة وتحليل الخطوط المكتوبة يدويًا بطرق أكثر تعقيدًا ودقة مما يمكن للعين البشرية تحقيقه.حيث تعتمد برامج التحليل الرقمي على مجموعة من الخوارزميات التي تقوم بقياس الخصائص الدقيقة للخطوط مثل الانحناءات، الزوايا، الضغط، السرعة، وتكرار الأنماط، كما تقارن بين الخطوط المراد فحصها وخطوط مرجعية معروفة. وبفضل هذه البرمجيات، يمكن الكشف عن الفروقات الدقيقة التي قد تشير إلى وجود تزييف أو تزوير، بالإضافة إلى التعرف على نمط الكتابة الأصلي للشخص المعني.ومن أهم مميزات هذه التقنيات أنها تقلل من العنصر الذاتي في التقييم، حيث يوفر التحليل الرقمي بيانات كمية موضوعية يمكن الوثوق بها، مما يرفع من مستوى الاعتماد على التقارير الخبيرة في المحاكم. كما أن البرمجيات الحديثة تتيح أرشفة النتائج ومقارنتها بسهولة مع بيانات أخرى، مما يعزز من كفاءة وسرعة عمليات التحليل. كما تساعد هذه التقنيات أيضاً في التعامل مع كميات كبيرة من الوثائق والكتابات التي تحتاج إلى تحليل دقيق، وهو أمر يصعب تحقيقه بالطريقة اليدوية فقط، خاصة في القضايا المعقدة أو التي تتطلب سرعة في الإنجاز. وعليه، فإن دمج التكنولوجيا الرقمية في تحليل الخطوط والتوقيعات يمثل نقلة نوعية في مجال الخبرة القضائية، ويعزز من قدرة القضاء على الوصول إلى الحقيقة بشكل أكثر دقة وموضوعية.[60]

ثانيا: أثر التكنولوجيا على دقة النتائج

Deuxièmement : L'impact de la technologie sur la précision des résultats.

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في إحداث نقلة نوعية في دقة وموضوعية نتائج تحليل الخطوط والتوقيعات في الخبرة القضائية. فقد كانت الطرق التقليدية تعتمد بشكل كبير على الفحص البصري والتقييم الذاتي للخبير، ما قد يترك مجالًا للخطأ أو التحيز البشري. أما الآن، فقد وفرت تقنيات التحليل الرقمي والبرمجيات المتقدمة أدوات دقيقة لقياس وتحليل خصائص الخطوط بدقة متناهية، مثل سرعة الكتابة، ضغط القلم، زوايا الانحناء، وتكرار الأنماط الدقيقة، وهي عوامل يصعب ملاحظتها بالعين المجردة.[61]

حيث إن استخدام هذه الأدوات الرقمية يقلل من احتمال الخطأ البشري ويزيد من موثوقية التقارير الخبيرة، حيث توفر بيانات كمية قابلة للقياس والمقارنة بشكل منهجي. كما يمكن للبرمجيات تخزين وتحليل بيانات ضخمة من الخطوط والتوقيعات، مما يساعد في الكشف عن التزوير المتكرر أو الأساليب المبتكرة التي قد يلجأ إليها المزورون، كما التكنولوجيا تمكن من إجراء تحاليل دقيقة حتى على الوثائق التي قد تكون تالفة أو قديمة،

[60]- يحيى الزهيري، القرائن وخبرات فحص الوثائق في ضوء القوانين المغربية، مجلة جامعة ابن، عدد 5، 2020.
[61]عبد الله الكراوي، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة م.س ص61

حيث تسمح ببعض التقنيات المتقدمة مثل التصوير الرقمي عالي الدقة وتحليل الحبر والورق، مما يعزز من جودة الأدلة المقدمة إلى المحكمة.وإن إدخال التكنولوجيا في مجال تحليل الخطوط لم يرفع فقط من دقة النتائج، بل ساهم أيضاً في تعزيز ثقة القضاء في تقارير الخبرة، وجعل من الصعب على المزورين التلاعب بالوثائق، مما يدعم تحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية وموضوعية، **وهذا ما جاء في قرار صادر عن محكمة النقض في قضية امرأة حرمت من الميراث بعد وفاة والدها حيث أن شقيقها ادعى شراءه أرض والده المقدرة بأموال باهظة رفعت المدعية دعوى سنة 2002 تطالب حقها في ميراث والدها لعدم اقتناعها بادعاء شقيقها كونه اشترى الأرض موضوع النزاع من والده المتوفى، بقيت القضية معلقة في المحاكم لسنوات طويلة، وفي سنة 2015 أحيلت القضية على قسم التزوير والتزييف بالمختبر الجنائي للبحث في صحة عقد الشراء فوجدوا مستند قديم يضم توقيع الوالد المتوفى لمطابقته مع التوقيع المضمن في عقد الشراء، وبعد البحث في أوراق أرشيف المحاكم عثروا على وثيقة تحتوي على توقيع الوالد المتوفى، بدأ خبراء التزوير والتزييف عملية المطابقة في التو اقيع، واستخدموا أجهزة الفحص العلمية المختلفة بما فيها جهاز الفحص بالأطياف الضوئية، وبعد جهود كبيرة خلصوا إلى تزوير الابن لتوقيع أبيه، فأعدوا تقريرا مفصلا بالنتيجة وأرسلوه إلى المحكمة لإصدار الحكم النهائي. فحكمت المحكمة ببطلان العقد وإعادة توزيع الميراث لتأخذ المرأة المدعية حقها بعد معاناة دامت ثلاثة عشر سنة بفضل خبراء متخصصين في التزوير.**

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في كشف التزوير المادي

Paragraphe 2 : L'expertise judiciaire dans la détection des falsifications matérielles.

جريمة التزوير المادي من أكثر الجرائم تعقيدًا وتنوعًا، لما لها من تأثير بالغ على مصداقية الوثائق والمستندات التي تُعرض أمام القضاء. ويقصد بالتزوير المادي التغيير الفعلي الذي يُحدث على محتوى الوثيقة، سواء كان ذلك بالتعديل[62]، الإضافة، الحذف أو الاستبدال، مما يؤدي إلى إحداث تغيير في الحقيقة القانونية أو الواقعية التي تثبتها الوثيقة. في هذا السياق، تكتسب الخبرة القضائية أهمية بالغة كونها الوسيلة العلمية والفنية التي يعتمد عليها القاضي للكشف عن هذه التلاعبات المادية، وتحليل الأدلة بشكل موضوعي ودقيق

الفقرة الأولى: طرق كشف التزوير في المستندات الرسمية

Sous-paragraphe 1 : Les méthodes de détection des falsifications dans les documents officiels.

أولا: الفحص الميكروسكوبي والمواد المستخدمة

الفحص الميكروسكوبي من أهم الوسائل العلمية الدقيقة التي يستخدمها الخبراء القضائيون في كشف التزوير في المستندات الرسمية، حيث يمكنه الكشف عن أدق التفاصيل التي يصعب ملاحظتها بالعين المجردة. يعتمد

[62] فاطمة العزوزي، مواجهة التزوير في المحررات: وسائل الحماية القانونية والتقنية، مجلة فقه القضاء، عدد 14، 2018.

هذا الفحص على استخدام مجاهر متخصصة، مثل المجهر الضوئي والمجهر الإلكتروني، التي تسمح بتكبير سطح الوثيقة إلى مستويات عالية تمكن من دراسة مكونات الورق والحبر والطبقات المختلفة بدقة متناهية. حيث يتيح الفحص الميكروسكوبي للخبير التعرف على الفروق الدقيقة في بنية الورق، مثل وجود تلافيف أو شقوق صغيرة ناتجة عن عمليات التعديل أو التزوير، كما يمكنه رصد التداخلات غير الطبيعية في طبقات الحبر التي تدل على وجود تصحيحات أو إضافات غير أصلية. إضافة إلى ذلك، يساعد المجهر في كشف علامات الاستعمال أو التآكل التي قد تشير إلى محاولة إخفاء أو محو بعض المعلومات.[63]

كما يستخدم الخبراء مواد كيميائية خاصة تُطبق بحذر على أجزاء محددة من الوثيقة لتحليل تفاعل الحبر والورق، مما يسهم في تحديد نوعية الحبر المستخدم ومدى توافقه مع الفترة الزمنية المزعومة للوثيقة. كما تلعب تقنيات مثل التحليل الطيفي دورًا مهمًا في التعرف على التركيب الكيميائي للمواد، مما يساعد على كشف التزوير المادي بدقة عالية. وتمثل هذه الأدوات والمواد معًا منظومة متكاملة تساعد الخبراء القضائيين على تقديم تقييم فني موضوعي يمكن للقاضي الاعتماد عليه لاتخاذ القرار المناسب بشأن صحة الوثائق الرسمية، مما يعزز من حماية الحقوق ويضمن سير العدالة بشكل سليم.[64]

ثانيا: المؤشرات التي تدل على التزوير

Deuxièmement : Les indices révélateurs de falsification.

المؤشرات التي تدل على التزوير من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها الخبراء القضائيون في فحص المستندات الرسمية، حيث تساعد في التعرف على علامات التلاعب أو التعديل غير المشروع. وتتمثل هذه المؤشرات في عدة عناصر تظهر من خلال الفحص الدقيق للوثيقة، سواء بالفحص اليدوي أو باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. ومن بين هذه المؤشرات وجود اختلافات واضحة في نوعية الحبر المستخدم أو تغير لونه في أجزاء معينة من الوثيقة، وهو ما قد يشير إلى محاولات تعديل أو استبدال نصوص أو توقيعات. كما يعتبر وجود طيات أو شقوق غير طبيعية على سطح الورق أو وجود مناطق متفاوتة في سمك الورق مؤشراً على تدخلات خارجية قد تكون مرتبطة بعملية التزوير، ويعد التفاوت في الخطوط والكتابة، سواء من حيث الحجم أو الزوايا أو مستوى الضغط على القلم، دليلاً قوياً على التلاعب، خاصة إذا كانت الكتابة تبدو غير متجانسة أو تحتوي على تصحيحات غير متناسقة.[65] بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود علامات محو أو كدمات أو خطوط متداخلة تشير إلى محاولات مسح أجزاء من النص أو التعديل عليه. أيضا، يعتبر وجود توقيعات غير متطابقة مع

---

[63] خديجة علوي، الإثبات في القانون المغربي بالوسائل الحديثة لجرائم الأعمال، م.س ص58

[64] عبد الله الكراوي، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة م.س ص75

[65] فاطمة العزوزي، مواجهة التزوير في المحررات: وسائل الحماية القانونية والتقنية، م.س

التوقيعات الأصلية للشخص موضوع التحقيق من أهم المؤشرات التي تدل على التزوير، حيث يستخدم الخبراء تقنيات مقارنة دقيقة للكشف عن الفروق والتناقضات بين التوقيعات

الفقرة الثانية: دور المختبرات الجنائية في تحليل الوثائق

Sous-paragraphe2: Le rôle des laboratoires criminels dans l'analyse des documents.

أولاً: آليات العمل في المختبرات

Premièrement : Les mécanismes de travail au sein des laboratoires.

تلعب المختبرات الجنائية دورًا محوريًا في عملية الكشف عن التزوير وتحليل الوثائق المشكوك فيها، من خلال توفير تقنيات متقدمة ومتخصصة تعتمد على العلوم الدقيقة لفحص الأدلة المستندية. تتبع هذه المختبرات آليات منهجية منظمة تشمل استلام الوثائق من الجهات القضائية، والحفاظ عليها بشكل يضمن عدم التلاعب أو التلف، ثم إجراء سلسلة من الفحوصات الفنية الدقيقة لتحديد مدى صحتها وسلامتها[66]. وتبدأ عملية التحليل عادةً بالفحص الظاهري للوثيقة، حيث يقيّم الخبراء الحالة العامة للورق والحبر والتوقيعات، ثم ينتقلون إلى الفحوصات التقنية باستخدام أدوات مثل **الميكروسكوبات عالية الدقة، أجهزة التحليل الطيفي، والأشعة فوق البنفسجية**، وذلك للكشف عن أي علامات تزوير أو تعديل. كذلك، تُستخدم تقنيات تحليل الحبر والورق لتحديد تاريخ تصنيع الوثيقة والتأكد من تطابق المواد المستخدمة مع الفترة الزمنية المعنية.ومن الجهة قانونية، تؤكد العديد من الأحكام القضائية على أهمية دور المختبرات الجنائية في تقديم أدلة موضوعية تستند إلى تحليل علمي دقيق. فعلى سبيل المثال، أوردت محكمة النقض المغربية في حكمها الصادر بتاريخ 15 فبراير 2018 أن "تقارير المختبرات الجنائية تعد دليلاً فنياً موثوقاً يعزز من ثقة المحكمة في سلامة الوثائق، ويجعل من الصعب الطعن في صحتها إلا إذا قدم دليل مضاد موضوعي." كذلك، قضت المحكمة الابتدائية بالرباط في قضية رقم 2019/123[67] بقبول تقرير مختبر التحاليل الجنائية كدليل قاطع في إثبات تزوير عقد رسمي. كما تظهر هذه الآليات وأمثلة الأحكام القضائية أن المختبرات الجنائية ليست مجرد أدوات فنية، بل هي دعامة أساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق، إذ تمكّن القضاء من اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة علمية دقيقة، مما يعزز من نزاهة العملية القضائية ويقلل من مخاطر التزوير.

ثانيا: التعاون بين القضاء والخبراء المختصين

Deuxièmement : La coopération entre le pouvoir judiciaire et les experts spécialisés.

[66] محمد بنجلون، فحص الحبر والأوراق في الخبرة الفنية بالمغرب، مجلة مجلة العدالة والقانون، عدد 27، 2017

[67] - حكم المحكمة الابتدائية في الرباط ملف رقم 2019/123

التعاون بين القضاء والخبراء المختصين أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية ونجاح الخبرة القضائية في كشف التزوير وتحليل الوثائق. فالقاضي يعتمد على الخبراء كمساعدين فنيين لتقديم الرأي العلمي والفني المستند إلى تحليل دقيق ومحايد، وهو ما يعزز من مصداقية الأحكام الصادرة ويضمن تحقيق العدالة. يتطلب هذا التعاون تواصلاً مستمراً بين الطرفين، حيث يحدد القاضي نطاق الخبرة والأسئلة الفنية التي يجب أن يجيب عنها الخبير، كما يتاح له استدعاء الخبير للمثول أمام المحكمة لتوضيح نقاط التقرير والرد على استفسارات الأطراف.[68]

ويعد هذا التنسيق ضروريًا لما له من أثر مباشر على جودة النتائج ودقة التقارير، فكلما كان التواصل أوضح بين القاضي والخبير، زادت القدرة على معالجة الجوانب التقنية التي قد تكون معقدة أو غير مفهومة جيدًا للجهات القضائية. بالإضافة إلى ذلك، يضمن هذا التعاون التزام الخبير بالمعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم عمله، ويمنع الانحياز أو الخطأ في التقييم.ومن الناحية القضائية، أيدت عدة محاكم مغربية هذا التعاون كعامل حاسم في قبول نتائج الخبرة. فعلى سبيل المثال، في قرار لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في ملف عدد2020/456،[69] تم التأكيد على أن "التعاون الوثيق بين القاضي والخبير المختص يرفع من مستوى الدقة والموضوعية في تقرير الخبرة، ويعزز الثقة في النتائج المقدمة." كما أشار قاضي في إحدى القضايا بمحكمة النقض في الرباط إلى أن "مشاركة الخبير في الجلسات والاستماع إليه مباشرة يعين المحكمة على فهم أعمق للوقائع التقنية، مما يسهل الفصل العادل في النزاع. حيث تبرز هذه الأمثلة أهمية التنسيق والتعاون بين القضاء والخبراء المختصين كأحد الضمانات الأساسية لتحقيق نتائج خبرة قضائية دقيقة وموثوقة، تدعم نزاهة العملية القضائية وتضمن حقوق جميع الأطراف .

[68] خالد حميري، تطور الأساليب العلمية لمطابقة التوقيع في التحقيقات الجنائية، مجلة شؤون جنائية عدد 7، 2021.
[69] قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ملف عدد 2020/456 .

المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية للخبرة القضائية

Section 2 : Les défis et les perspectives d'avenir de l'expertise judiciaire.

تشكل الخبرة القضائية اليوم ركيزة أساسية في منظومة العدالة، لما لها من دور حيوي في دعم القرارات القضائية بالأدلة العلمية والفنية. ومع التطور السريع في مختلف المجالات التقنية، تبرز أمام الخبرة القضائية فرص جديدة لتعزيز دقتها وموثوقيتها، إلا أنها في الوقت ذاته تواجه تحديات وإشكالات عملية متعددة تعيق استغلالها الكامل. هذه التحديات تشمل جوانب قانونية، فنية، وتنظيمية ترتبط بكيفية تعيين الخبراء، استقلاليتهم، ومدى تأهيلهم، إضافة إلى الصعوبات التي قد تواجه القضاء في استيعاب نتائج الخبرة وتقييمها. وفي هذا المبحث، سنتناول هذه التحديات بشكل موضوعي، مستعرضين الإشكالات العملية التي تواجه اعتماد الخبرة القضائية داخل المنظومة القضائية، مع محاولة إبراز الآفاق المستقبلية التي قد تسهم في تطوير هذه الأداة المهمة وتعزيز فعاليتها في كشف التزوير وتحقيق العدالة.[70]

المطلب الأول: الإشكالات العملية في اعتماد الخبرة القضائية

Paragraphe 1 : Les problématiques pratiques liées au recours à l'expertise judiciaire.

يعاني النظام القضائي من عدة إشكالات عند الاعتماد على الخبرة القضائية، تبدأ من تعيين الخبير المناسب مرورًا بتقييم جودة التقرير المقدم، وصولًا إلى كيفية التعامل مع نتائج الخبرة أثناء الفصل في النزاعات. من أبرز هذه الإشكالات، قضايا استقلالية الخبير وحياديته، التفاوت في المؤهلات العلمية والتقنية للخبراء، بالإضافة إلى صعوبات في ضمان تنفيذ توصيات الخبرة بشكل فعال. كما أن بعض القضاة قد يواجهون صعوبة في استيعاب الجوانب التقنية المعقدة التي تطرحها التقارير الخبيرة، مما يؤثر على نزاهة وحرفية الحكم.[71]

الفقرة الأولى: إشكالية استقلالية الخبراء القضائيين

Sous-paragraphe 1 : La problématique de l'indépendance des experts judiciaires.

أولاً: التحديات المتعلقة بالتحيز والتأثيرات الخارجية

Premièrement : Les défisliés à la partialité et aux influences extérieures.

استقلالية الخبير القضائي ركيزة أساسية لضمان نزاهة ودقة التقرير الذي يُقدمه للمحكمة، إذ تعتمد جودة الخبرة القضائية على حياد الخبير وابتعاده عن أي تأثيرات قد تمس موضوعيته. إلا أن هذه الاستقلالية تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر سلباً على مصداقية الخبرة وأثرها في الفصل القضائي. حيث في المادة 2

---

[70] احمد رضا نلمساني،الخبرة القضائية في التشريع المغربي، م.س ص96

[71] ماجدة اغبالو، تزوير وثائق تملك العقار غير المحفظ، شعبة المهن القانونية والقضائية م.س ص111

جاء "أن الخبير القضائي هو المختص الذي يتولى، بتكليف من المحكمة، التحقيق في نقاط تقنية وفنية...".[72]

ومن أبرز هذه التحديات، التحيز المحتمل الذي قد ينشأ بسبب علاقة الخبير بأحد الأطراف أو تأثره بأهداف معينة قد لا تتوافق مع الموضوعية العلمية. قد يحدث هذا التحيز نتيجة لعوامل مادية أو شخصية، أو حتى ضغوط من محيط العمل أو الجهات التي تعين الخبير. كذلك، قد تواجه الخبراء ضغوطًا مباشرة أو غير مباشرة من خلال محاولات التأثير على نتائج الخبرة أو تقديم تقارير موجهة لخدمة مصالح طرف معين.[73] وعليه تشكل التأثيرات الخارجية مثل العلاقات الاجتماعية أو المهنية، أو التداخل مع جهات ذات نفوذ في المجال القضائي أو الإداري، تهديداً لاستقلالية الخبير. هذا الواقع يجعل من الضروري وجود آليات رقابة وإجراءات تنظيمية صارمة تضمن عدم تدخل هذه العوامل في عمل الخبير. وقد أظهرت عدة أحكام قضائية مغربية اهتمام القضاء بهذه الإشكالية، حيث شددت محكمة النقض في قرارها الصادر بتاريخ 12 مارس 2017 على أن **"استقلالية الخبير وضمان حياده من الشروط الجوهرية لصحة الخبرة، وأي شبهات تحيز تضعف من قيمة التقرير وتؤثر على قرارات المحكمة."** كما أكدت محكمة الاستئناف بالرباط في ملف عدد 2018/234 على ضرورة مراقبة تعيين الخبير والاطلاع على علاقاته المهنية لمنع التأثيرات التي قد تضر باستقلاليته.[74]

ثانياً: سبل تعزيز الاستقلالية المهنية

Deuxièmement : Les moyens de renforcer l'indépendance professionnelle.

استقلالية الخبير القضائي عنصرًا جوهريًا لضمان نزاهة وموضوعية الخبرة، ولذلك تبرز الحاجة الماسة إلى اعتماد آليات وإجراءات فعالة تعزز هذه الاستقلالية المهنية وتقي الخبير من التأثيرات السلبية.حيث تنص **المادة 11** [75] **على أن " يحمل الخبير، بعد تسجيله في الجدول، صفة خبير قضائي لدى محكمة الاستئناف التي سجل بدائرة اختصاصها.**

ويحمل الخبير صفة خبير قضائي مسجل بالجدول الوطني إذا تم تسجيله بهذا الجدول.

ويجب أن يتم التنصيص على نوع التخصص إلى جانب صفة الخبير المسجل في أحد الجدولين المذكورين. وإذا اكتسب الخبير صفة خبير قضائي مسجل بالجدول الوطني، فإنه يُشار إلى هذه الصفة أمام اسمه المسجل بجدول محكمة الاستئناف. ويجوز للخبير الجمع بين التسجيل في جدول إحدى محاكم الاستئناف والجدول الوطني".

---

[72] المادة 2 من القانون 45.00

[73] ياسين السفري، التزوير في الأوراق الرسمية والمحاسبية في ضوء التشريع المغربي، مجلة مجلة القضاء والتنمية، عدد 5، 2017.

[74] قرار محكمة الاستئناف بالرباط، ملف عدد 2018/234 .

[75] المادة 11 من القانون 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين .

وجاء في المادة 44[76] أنه **"كل من استعمل صفة خبير قضائي، دون أن يكون مسجلاً بجدول الخبراء بإحدى محاكم الاستئناف أو بالجدول الوطني، يعتبر منتحلًا لصفة نظمها القانون، ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل 381 من مجموعة القانون الجنائي".**

ومن أبرز السبل التي يمكن اتباعها لتحقيق ذلك، وضع معايير قانونية واضحة تنظم عملية تعيين الخبراء وتحدد شروط الاستقلال والنزاهة التي يجب أن تتوفر فيهم.[77]

أولا، يتعين على الجهات القضائية الالتزام بمعايير شفافة في اختيار الخبراء، مع إعطاء الأولوية للكفاءات العلمية والفنية المستقلة التي لا تربطها علاقات مهنية أو شخصية مع أطراف النزاع. ويمكن إنشاء سجلات رسمية للخبراء القضائيين تتضمن معلومات دقيقة عن مؤهلاتهم وخبراتهم، إلى جانب سجل يُظهر عدم وجود تعارض مصالح، مما يسهل على القاضي تعيين خبير مستقل وموضوعي.

ثانيا، من الضروري توفير إطار تنظيمي يفرض على الخبراء التزام قواعد السلوك المهني والأخلاقي، ويشمل ذلك فرض عقوبات على من يثبت تورطه في تحيز أو سوء تصرف أثناء أداء مهامه. ويجب أن يشمل هذا الإطار آليات رقابة دورية وتقييم أداء الخبراء لضمان الالتزام المستمر بالمعايير المطلوبة.

ثالثا، ينبغي تعزيز ثقافة الاستقلالية داخل مجتمع الخبراء من خلال برامج تدريبية مستمرة تركز على أهمية الحياد وأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى تأهيل الخبراء لمواجهة الضغوط المحتملة والتصرف بحكمة في مواجهة المحاولات غير المشروعة للتأثير على عملهم. وأخيرا، يتوجب دعم الخبراء بمساندة قانونية مؤسساتية تمكنهم من أداء مهامهم بحيادية دون خوف من الضغوط أو التهديدات، وهذا يشمل حماية الخبير من أي تدخلات خارجية قد تضر باستقلاليته.

الفقرة الثانية: تأثير الخبرة القضائية على مسار التقاضي

Sous-paragraphe 2 : L'impact de l'expertise judiciaire sur le déroulement du procès.

أولاً: دور الخبرة في تسريع الفصل في القضايا

Premièrement : Le rôle de l'expertise dans l'accélération du règlement des litiges.

تلعب الخبرة القضائية دوراً محورياً في تسريع إجراءات التقاضي، حيث توفر على القضاء والأطراف الوقت والجهد اللازمين لفهم الجوانب الفنية المعقدة في القضايا التي تتطلب تحليلاً دقيقاً للوثائق والوقائع[78]. فبدلاً من انشغال المحكمة بمحاولة تفسير موضوعات تقنية قد تكون خارجة عن اختصاصها، تتيح الخبرة تقديم

[76] المادة 44 من القانون 45.00

[77] طارق الكروج، آليات حماية الوثائق الرسمية من التزوير في القانون المغربي، مجلة مجلة فقه القضاء، عدد 13، 2018.

[78] أحمد صلاح الدين، التزوير في المحررات العرفية والرسمية،كتاب،، الطبعة الأولى، 2022 ص212

رأي متخصص يساعد القاضي على تكوين قناعة سريعة ومدروسة تستند إلى معطيات علمية واضحة. هذا التسريع يعود إلى أن تقرير الخبير يوفر إجابات دقيقة على المسائل الفنية التي تثار أمام المحكمة، مما يحد من الحاجة إلى البحث المطول أو الاستماع إلى شهود خبرة متعددين. كذلك، فإن وجود تقرير خبير موثوق يخفف من المنازعات المتعلقة بصحة الأدلة، ويقود إلى حسم القضايا دون تأخير أو تعقيد غير مبرر[79]. في القانون المغربي، تؤكد المادة 219 [80]على أهمية الخبرة القضائية في "توضيح الأمور الفنية التي يتطلب الفصل فيها معرفة خاصة"، ما يعزز من سرعة الفصل ويقلل من مداه. كما أظهرت عدة أحكام قضائية أن التقرير الخبري الدقيق يقلل من مدة التقاضي، مما يساهم في تحقيق مبدأ العدالة الناجزة، وعلى سبيل المثال، أشار قرار لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء في القضية رقم 2019/789 [81]إلى أن "التقرير الخبري المقدم ساهم بشكل فعال في تسريع إجراءات الفصل، إذ مكن المحكمة من إصدار حكمها استناداً إلى معطيات موضوعية دون الحاجة إلى تأجيلات متكررة."

ثانيا: تأثيرها على نزاهة وعدالة الأحكام

Deuxièmement : Son impact sur l'équité et la justesse des jugements.

تؤثر الخبرة القضائية تأثيراً مباشراً وعميقاً على نزاهة وعدالة الأحكام القضائية، إذ تُعتبر أداة فنية متخصصة تساعد القاضي على تكوين قناعة سليمة ومستندة إلى أدلة علمية واضحة. عندما يعتمد القاضي على تقرير خبير محايد وموضوعي، يتمكن من الفصل في النزاعات بشكل أكثر دقة وعدالة، مما يرفع من مستوى الثقة في الأحكام القضائية ويعزز من مصداقية النظام القضائي بأكمله. حيث تكمن أهمية الخبرة القضائية في تقديم تفسير واضح ومفصل للوقائع الفنية المعقدة التي قد تفوق قدرة القاضي العادي على تقييمها. وهذا يساعد على ضمان أن الأحكام لا تستند إلى تخمينات أو اجتهادات شخصية فقط، بل إلى أساس علمي ومنهجي متين، ما يقلل من احتمال الخطأ القضائي أو الظلم، كما تلعب الخبرة دوراً مهماً في تحقيق توازن بين الأطراف المتنازعة، إذ تتيح لكل طرف تقديم الأدلة الفنية التي تدعم موقفه، وتضمن محاكمة عادلة من خلال توفير فرصة متكافئة للعرض والرد. كما تساهم في كشف محاولات التزوير أو التلاعب بالوثائق، مما يعزز العدالة ويحد من الاحتيال، كما أن دقة وموضوعية الخبرة تعزز من قدرة المحكمة على إصدار أحكام متماسكة ومنطقية، تدعمها أدلة فنية موثوقة، مما يسهل تنفيذها ويقلل من الطعون والاعتراضات التي قد تؤخر سير العدالة. ومن ثم، تُعد الخبرة القضائية عنصراً أساسياً في ضمان سلامة العملية القضائية، وتحقيق العدالة الناجزة التي تسعى إليها الأنظمة القانونية الحديثة.[82]

---

[79] إدريس الكتاني، الكتابة اليدوية والتزوير: النظرية والتطبيق لدى القضاء المغربي، مجلة مجلة القضاء الدستوري والحقوق، عدد 9، 2019.

[80] المادة 219 من قانون المسطرة المدنية

[81] قرار ملف عدد 2019/789 .

[82] سمية بودراع ,دور الخبرة في حل المنازعات المدنية، شعبة المهن القانونية والقضائية، كلية الحقوق جامعة م.س ص51 .

المطلب الثاني: تطوير الخبرة القضائية في المغرب

Paragraphe 2 : Le développement de l'expertise judiciaire au Maroc.

مع التطور السريع الذي يشهده العالم في المجالات التقنية والعلمية، أصبح من الضروري أن تواكب منظومة العدالة في المغرب هذه المستجدات لتتمكن من تقديم خدمات قضائية عالية الجودة، خصوصًا في مجال الخبرة القضائية التي تمثل حجر الزاوية في كشف الحقائق الفنية وحسم النزاعات المتعلقة بالتزوير والتحقيقات الفنية. على الرغم من أهمية الخبرة القضائية، إلا أن الواقع القضائي المغربي يواجه العديد من التحديات التي تستدعي تطوير هذه الآلية لتصبح أكثر فعالية وموثوقية .[83]

الفقرة الأولى: تعزيز استخدام التكنولوجيا في الخبرة القضائية

Sous-paragraphe 1 : Le renforcement de l'usage des technologies dans l'expertise judiciaire.

أولاً: إدخال الوسائل الرقمية والتحليل المتقدم

Premièrement : L'introduction des outils numériques et de l'analyse avancée.

في عصر التطور التكنولوجي المتسارع، أصبح إدخال الوسائل الرقمية والتحليل المتقدم في مجال الخبرة القضائية ضرورة ملحة لتحسين جودة وفعالية التقارير الفنية المقدمة إلى المحاكم. فالتكنولوجيا الحديثة توفر أدوات دقيقة ومتطورة تسمح بفحص وتحليل الوثائق والخطوط والتوقيعات بطريقة علمية منهجية تفوق الإمكانيات التقليدية، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من موثوقية النتائج، وتشتمل هذه الوسائل على برامج الحوسبة الرقمية، وأنظمة التعرف على الأنماط، وتقنيات التصوير عالي الدقة، إلى جانب التحليل الطيفي والميكروسكوبي الذي يمكن من الكشف الدقيق عن علامات التزوير والتلاعب في المستندات الرسمية[84]. كما تسمح التكنولوجيا المتقدمة بإجراء مقارنة دقيقة بين العينات وتحليل التغييرات الطفيفة التي قد لا يمكن رصدها بالعين المجردة.ومن جهة تعزز الوسائل الرقمية من سرعة إنجاز التقارير الخبيرة، حيث تقلل من الوقت اللازم للفحص اليدوي والتقييم التقليدي، [85]مما يساهم في تسريع إجراءات التقاضي وتقليل فترة الانتظار أمام المحاكم. كذلك، توفر هذه التكنولوجيا سجلًا رقميًا يمكن الرجوع إليه في أي وقت، مما يعزز الشفافية ويسهل عملية المراجعة والاعتراض إذا لزم الأمر، ولذلك، فإن إدخال هذه الوسائل المتقدمة يتطلب تحديث البنية التحتية للمختبرات القضائية، وتدريب الخبراء على استخدام هذه التقنيات بمهارة عالية،

---

[83] أحمد صلاح الدين، التزوير في المحررات العرفية والرسمية م.س ص131

[84] نزهة السروري، شروط الاستعانة بخبراء الكتابات في المحاكم المغربية، مجلة القضاء والتنمية، عدد 3، 2022.

[85] توفيق احجيرة، مقارنة بين الخبرة الفنية وخبرات الغير في إثبات الجرائم، مجلة مجلة قضايا جنائية، عدد 6، 2020.

بالإضافة إلى وضع معايير قانونية واضحة لتنظيم عملية تحليل الأدلة الرقمية بما يضمن الحفاظ على سلامة وموثوقية النتائج.

ثانيا: تدريب الخبراء على التقنيات الحديثة

Deuxièmement : La formation des experts aux techniques modernes.

تدريب الخبراء القضائيين على التقنيات الحديثة من الركائز الأساسية لتطوير الخبرة القضائية ورفع كفاءتها في المغرب. فمع دخول التكنولوجيا الرقمية المتقدمة في ميدان التحليل الفني، يصبح من الضروري تزويد الخبراء بالمعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام هذه الأدوات بفعالية ودقة، حيث يشمل هذا التدريب ورش عمل دورية وبرامج متخصصة تركز على أحدث البرامج والأنظمة المستخدمة في فحص الوثائق، تحليل الخطوط، وكشف التزوير، بالإضافة إلى تقنيات التصوير والفحص الميكروسكوبي والتحليل الطيفي. كما يجب أن يشتمل التدريب على الجانب النظري والعملي، مع توفير فرص للاختبار الميداني وتطبيق المعارف المكتسبة في بيئة عمل حقيقية.[86]

وإضافة إلى ذلك، يساهم التدريب المستمر في تحديث معارف الخبراء بما يتلاءم مع التطورات العلمية والتقنية المستجدة، ويضمن التزامهم بأحدث المعايير المهنية والأخلاقية في أداء مهامهم. هذا الأمر يرفع من جودة تقاريرهم ويقلل من احتمالات الأخطاء البشرية أو التحيز.ومن جهة يعزز التدريب من قدرة الخبراء على التعامل مع الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا الرقمية بشكل متقن، مما ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز التقارير وتقليل فترة التقاضي. كما يدعم تفعيل آليات الجودة والمراقبة في العمل الخبري لضمان نتائج دقيقة وموثوقة[87]. **وفي اطار سلسلة محاضرات الموسم الجامعي 2024- 2025 بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية الحقوق بأكدال فقد نظم الدبلوم الجامعي العالي المتخصص في تحقيق الخطوط وكشف التزوير ورشة عمل على مدى يومين 13 و14 يونيو 2025 ألقاها الخبير الدولي الإيطالي فراشيسكو ديلافالي في علم الخطوط القضائي وتحليل الوثائق، حيث كان موضوع ورشة العمل "التحلي والتحليل الآلي في مجال علم الخطوط القضائي"**

[86] فاطمة أوزعلا، مركز الخبرة القضائية في المادة المدنية ودورها في حسن سير العدالة، شعبة المهن القانونية والقضائية، رسالة ماستر، كلية الحقوق، جامعة عبد المالك السعدي 2023،ص72

[87] خالد حميري، تطور الأساليب العلمية لمطابقة التوقيع في التحقيقات الجنائية، م.س

الفقرة الثانية: مقترحات لتحسين الإطار القانوني للخبرة القضائية

Sous-paragraphe 2 : Propositions pour l'amélioration du cadre juridique de l'expertise judiciaire.

أولاً: تحديث النصوص القانونية والتنظيمية

Premièrement: La mise à jour des texts juridiques et réglementaires.

تحديث النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالخبرة القضائية من الخطوات الأساسية لتعزيز فعالية هذه الآلية وضمان توافقها مع التطورات العلمية والتقنية الحديثة. فالقوانين الحالية، رغم ما تحتويه من قواعد عامة، تحتاج إلى مراجعة دقيقة وشاملة لتضمين معايير واضحة ومتطورة تنظم تعيين الخبراء، وصلاحياتهم، وإجراءات أداء مهامهم، وكذلك آليات تقييم تقاريرهم، حيث ينبغي أن تركز التعديلات القانونية على وضع معايير دقيقة لاختيار الخبراء، بحيث تضمن الكفاءة العلمية والاستقلالية والنزاهة، وتحديد المسؤوليات والالتزامات بوضوح، بما يضمن حماية حقوق جميع الأطراف ويعزز ثقة القضاء والمجتمع في نتائج الخبرة. كما يجب تضمين ضوابط قانونية تنظم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في فحص الوثائق وتحليل الأدلة، مع الحفاظ على سلامة الإجراءات القانونية. إضافة إلى ذلك يستحسن أن تتضمن النصوص التنظيمية آليات فعالة لمراقبة جودة عمل الخبراء، وإجراءات للطعن في نتائج الخبرة عند وجود عيوب أو تلاعب، بما يكفل احترام مبدأ العدالة وحسن سير المنازعات. كذلك، يتطلب الأمر تحديد دور الجهات القضائية المختصة في اعتماد وتجديد تسجيل الخبراء لضمان تحديث قاعدة البيانات الخاصة بهم بشكل دوري.[88]

ثانيا: تطوير آليات الرقابة وضمان الجودة

Deuxièmement : Le développement des mécanismes de contrôle et d'assurance qualité.

آليات الرقابة وضمان الجودة من العوامل الأساسية التي تضمن فعالية الخبرة القضائية وموثوقية نتائجها، لذا فإن تطوير هذه الآليات يشكل ضرورة ملحة في إطار تحسين الإطار القانوني للخبرة القضائية بالمغرب. فالرقابة المنتظمة تساهم في ضبط أداء الخبراء، وكشف أية تجاوزات أو أخطاء قد تؤثر على سلامة التقارير المقدمة إلى القضاء، وبالتالي على نزاهة الأحكام الصادرة[89]. حيث ينبغي إنشاء هيئات مختصة تتمتع بالاستقلالية والحيادية، تكون مكلفة بمراقبة عمل الخبراء القضائيين وتقييم جودة تقاريرهم الفنية بشكل دوري. كما يمكن لهذه الهيئات أن تضع معايير محددة لأداء الخبرة، وتراقب مدى التزام الخبراء بهذه المعايير، مع فرض عقوبات مناسبة في حال ثبوت الإخلالات أو التحيز. كما يجب أن تتضمن آليات ضمان الجودة برامج تدريب وتطوير مهني مستمرة للخبراء، إلى جانب اعتماد نظم تقييم موضوعية تُقيّم الأداء الفني والمهني لهم، مما

---

[88] سمية بودراع ,دور الخبرة في حل المنازعات المدنية» شعبة المهن القانونية والقضائية، م.س ص90

[89] أحمد صلاح الدين، التزوير في المحررات العرفية والرسمية م.س ص250

يحفزهم على الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءة والاحترافية.[90] وكما تساهم هذه الآليات في تعزيز شفافية العملية الخبرية، من خلال وضع قواعد واضحة تتيح للأطراف إمكانية الطعن في نتائج الخبرة ومراجعتها عند وجود شكوك في صحتها أو موضوعيتها. وهذا يرسخ مبدأ العدالة ويضمن حماية حقوق المتقاضي.

الخاتمة

الخبرة القضائية تعد ركيزة أساسية في منظومة العدالة وذلك لتحقيق عدالة ناجعة ومنصفة خاصة في ظل تعاقد النزاعات وتزايد القضايا ذات البعد التقني، كالتحقيق في الخطوط وكشف التزوير، وأن القاضي رغم تكوينه القانوني لا يمكنه الإحاطة بجميع الجوانب التقنية التي قد تثيرها بعض الملفات، مما يجعل الاستعانة بالخبراء ضرورة قضائية قائمة.

من خلال استعراضنا لمفهوم الخبرة القضائية، وإجراءات تعيين الخبراء، وأهمية دور القاضي في الإشراف عليها، بالإضافة إلى دراسة التزوير في القانون الجنائي والعقوبات المترتبة عليه، نصل إلى قناعة راسخة بأن الخبرة القضائية تمثل أداة لا غنى عنها لضمان الفصل العادل في القضايا المعقدة التي تتطلب معرفة تقنية متخصصة، **وأن التحديات الرقمية والمعلوماتية تفرض على منظومة العدالة مواكبة سريعة وفعالة، خاصة ما يتعلق بتنامي الجرائم المرتبطة بالأمن السيبرالي والذكاء الاصطناعي، ما يضاعف الحاجة إلى خبراء متخصصين قادرين على مساعدة القضاء في تحليل المعطيات التقنية الحديثة.**

كما تبين لنا أن الإطار القانوني للخبرة القضائية في المغرب، رغم ما يحتويه من قواعد، يحتاج إلى تطوير مستمر ليواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، وهذا يتطلب تحديث النصوص القانونية، وتطوير آليات الرقابة وضمان الجودة، فضلاً عن تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في المختبرات القضائية، وتأهيل الخبراء بشكل دائم. فهذه الإجراءات ضرورية لجعل الخبرة القضائية أكثر دقة وموثوقية، ما ينعكس إيجابيًا على نزاهة وشفافية العدالة.

ولا يمكن إغفال التحديات التي تواجه الخبرة القضائية في المغرب، ومنها الإشكالات المتعلقة باستقلالية الخبراء، وتأثير الضغوط الخارجية، بالإضافة إلى بعض النواقص في تجهيز المختبرات والتقنيات المستخدمة. إلا أن الإرادة السياسية والقانونية يمكن أن تصنع فارقًا كبيرًا إذا ما تم العمل على تطوير هذه الآليات بجدية وبتخطيط مستدام. ومن ناحية فإن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة يفتح آفاقًا واسعة لتحسين الأداء الخبري، سواء في مجال تحليل الخطوط أو كشف التزوير المادي في الوثائق الرسمية، مما يساعد القضاء على إصدار أحكام مبنية على أدلة علمية رصينة. كما أن تدريب الخبراء على استخدام هذه التقنيات وتحديث معارفهم بشكل مستمر يشكل ركيزة أساسية للارتقاء بمستوى الخبرة القضائية.

---

[90] فاطمة أوزعلا، مركز الخبرة القضائية في المادة المدنية ودورها في حسن سير العدالة، شعبة المهن القانونية والقضائية، م.س ص104

أما من وجهة نظري الشخصية، فأرى أن الخبرة القضائية هي أداة حيوية لا يجب أن تنظر إليها فقط كخدمة تقنية، بل كركيزة أساسية لتحقيق العدالة الناجزة والفعالة. فلا يمكن لأي نظام قضائي أن يزدهر بدون وجود خبراء مؤهلين ومستقلين قادرين على تقديم تقييمات موضوعية ومحايدة، ترفع من مستوى الثقة في القضاء. لذلك، فإن الاستثمار في تطوير الخبرة القضائية، سواء على المستوى القانوني أو التقني أو البشري، هو استثمار في بناء دولة القانون والمؤسسات، كما أعتقد أن على الجهات المختصة في المغرب تبني استراتيجية شاملة تشمل تحديث الإطار القانوني، تعزيز استقلالية الخبراء، تطوير المختبرات، ورفع كفاءة العاملين في هذا المجال، مع الحرص على دمج التكنولوجيا الحديثة بشكل متكامل. هذا المسار لا يساعد فقط في مكافحة التزوير وحماية الحقوق، بل يرسخ أيضاً مبدأ العدالة الاجتماعية ويعزز من سلامة المجتمع ككل.

في الختام يمكن القول إن الخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير ليست مجرد تقنية، بل هي عنصر جوهري في منظومة العدالة، وضرورة ملحة لمواكبة التطورات القانونية والعلمية. والعمل على تطويرها بشكل مستمر هو السبيل لضمان تحقيق العدالة الحقة، والحفاظ على هيبة القضاء وثقة المواطن في مؤسساته.

الخلاصة والتوصيات:

انطلاقا من أهمية الخبرة القضائية في تحقيق العدالة وضمان سلامة الأحكام، أختتم بحث هذا المتواضع بالخلاصات والتوصيات التالية :

- ضرورة العمل على تحديث الإطار القانوني للخبرة القضائية ليشمل معايير واضحة لتعيين الخبراء وضبط مهامهم ومسؤولياتهم؛
- كما يجب تعزيز استقلالية الخبراء القضائيين لضمان موضوعية التقارير وعدم تأثرها بأي ضغوط خارجية؛
- ضرورة الاستثمار في تجهيز المختبرات القضائية بأحدث التقنيات الرقمية والفنية لتحسين دقة وموثوقية الفحوصات؛
- ضرورة توفير برامج تدريب مستمرة للخبراء على استخدام التكنولوجيا الحديثة مع تطوير آليات فعالة لمراقبة جودة العمل وضمان التزام الخبراء بالمعايير المهنية والأخلاقية؛
- تعزيز التعاون بين القضاء والخبراء المختصين لتيسير تبادل المعلومات والخبرات، مما يسهم في تسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة؛

- إحداث شبكة خبراء مغربية فرنسية مشتركة تجمع الخبراء القضائيين المغاربة والفرنسيين لتعزيز التواصل المباشر وتبادل الرؤيا والتجارب بينهم ولبحث سبل تطوير المهنة والارتقاء بها لمواكبة التطورات الراهنة مواكبة سريعة وفعالة، خاصة فيما يتعلق بتنامي الجرائم المرتبطة بالأمن السبيرالي والذكاء الاصطناعي.[91]

وفي النهاية، يعتبر دعم البحث العلمي والدراسات القانونية المتعلقة بالخبرة القضائية خطوة مهمة للنهوض بهذا المجال وضمان استمراريته وتطوره.

[91] مقتطف من المؤتمر المنظم من طرف وزارة العدل المغربية بشراكة مع هيئة الخبراء المقبولين لدى محكمة النقض الفرنسية المنعقد بمراكش يومي 28 و 29 ماي 2025 في نسخته الاولى حول موضوع : "الخبرة القضائية بين المتطلبات القانونية والتطورات العلمية".

الملاحق

نماذج بصمات أصابع اليدين

نماذج توقيعات شخص مصاب بمرض الزهايمر

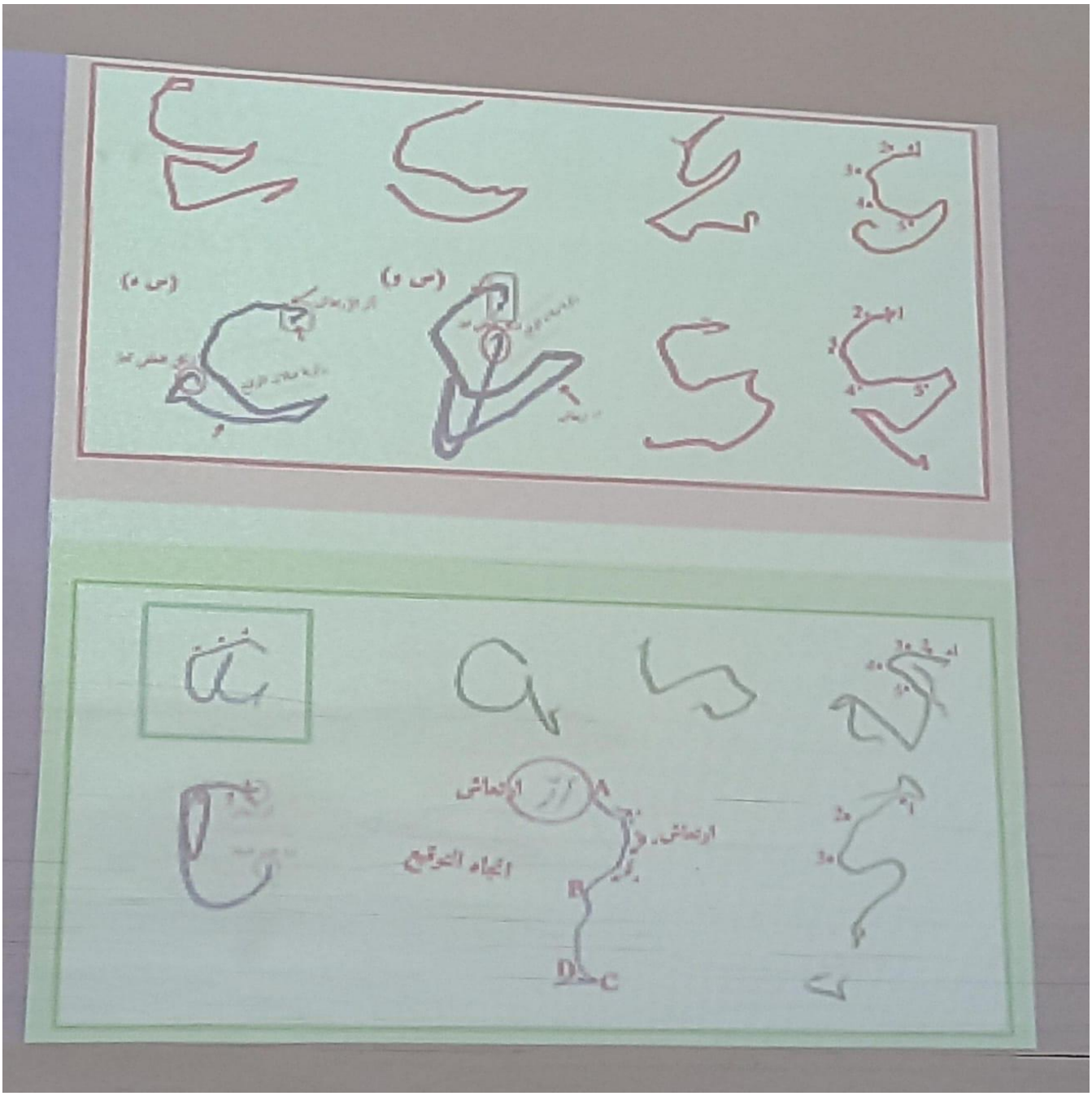

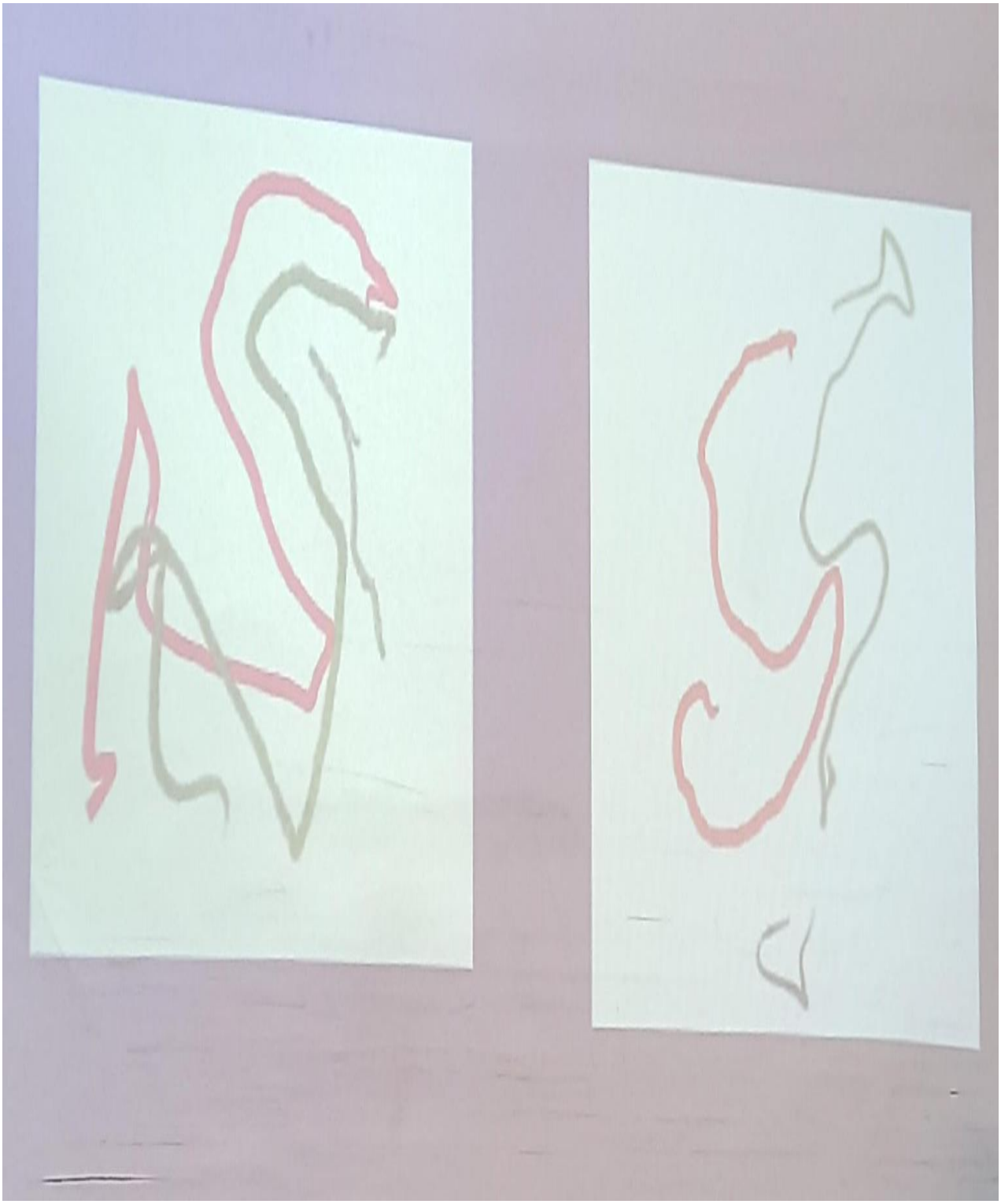

قرار قضائي

قرار محكمة النقض

رقم 458

الصادر بتاريخ 30 مارس 2022

ملف الجنائي رقم 2021/4/6/15737

المشاركة في التزوير في محرر عرفي – عناصرها التكوينية.

إن المحكمة لما استندت في تأييدها للحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة طالب النقض من أجل المشاركة في تزوير محررات عرفية، على ما ثبت لديها من اعترافه وتصريحات الشهود وانتهت إلى قيامه عن إرادة وإدراك تام بالمصادقة على العقود بدون حضور أطرافها أمامه أو بالإدلاء بأي وكالة، وكذا قيامه بتضمينها بسجل تصحيح الإمضاءات واعتبرت أن ذلك يشكل قيامه بالمشاركة في تزوير محررات عرفية مع المتهم معه الذي أدين من اجل التزوير في محرر عرفي كفاعل أصلي، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما.

رفض الطلب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف (الهادي. ب)، بمقتضى تصريح أفضى به أمام كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2020/11/27 حسب الصك عدد 206 الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 2020/11/19 تحت عدد 1885 في القضية عدد 2020/2601/1499 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الابتدائية بالقنيطرة مبدئيا فيما قضى به من إدانته من أجل المشاركة في التزوير في محرر عرفي ومعاقبته بسنة واحدة حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 500 درهم ،مع تحميله الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى، وبأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني (هدى. ك) بالتضامن مع المتهم (سعيد. ع) تعويضا مدنيا بعد رفعه قدره 25000 درهم مع تعديله برفع العقوبة المحكوم بها عليه إلى سنتين اثنتين حبسا نافذا والتعويض إلى مائة ألف درهم مع الصائر تضامنا مجبرا في الأدنى.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد جيلالي بوحبص التقرير المكلف به في القضية؛

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد مفراض؛

المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

في الشكل:

حيث قدم طلب النقض داخل الأجل القانوني المحدد في الفقرة الأولى من المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية وأدلى الطالب بمذكرة بوسائل الطعن لدى كتابة الضبط بالمحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه بتاريخ 2021/08/04 بالمحكمة الابتدائية سيدي سليمان عوض محكمة الاستئناف بالقنيطرة أي داخل الأجل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 128 من نفس القانون؛

حيث قدم الطلب، علاوة على ما ذكر، وفقا لما يقتضيه القانون، فهو مقبول شكلا.

في الموضوع:

بناء على المادة 534 من القانون المشار إليه؛

في شأن الوسيلة الأولى المستدل بها على النقض، المتخذة من خرق القواعد الجوهرية للمسطرة، بفرعيها؛

ذلك أن القانون حدد قواعد المسطرة التي أوجب على محكمة الاستئناف اتباعها قبل اصدار الحكم، وأن تلك القواعد من النظام العام ولها صلة وطيدة بالجوهر، ومن بين تلك القواعد وجوب تذكير الظنين بالأفعال المنسوبة إليه وبفصول المتابعة، وبالرجوع إلى القرار المطعون فيه يلاحظ أن محكمة الاستئناف ذكرت الطالب فقط بالأفعال المنسوبة إليه دون فصول المتابعة وبذلك فإن القرار المطعون فيه خالف تلك القاعدة، مما يعد معه باطلا، كما أن المحكمة أغفلت إعطاء الكلمة للسيد الوكيل العام للملك، وأن الوقائع المسجلة بالقرار تفيد تدخل دفاع المطالبة بالحق المدني ومرافعة دفاع المتهم الأول ودفاع الطالب دون النيابة العامة مما يشكل خرقا للمادة 407 من قانون المسطرة الجنائية، ويتعين تبعا لذلك نقض القرار المطعون فيه وإبطاله.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

لكن؛ حيث إن المادة 407 من قانون المسطرة الجنائية المنظمة لسير الإجراءات أمام محكمة الاستئناف تنص على أنه "بمجرد الانتهاء من استجواب المتهم حول هويته، يتلو الرئيس أو أحد القضاة المستشارين تقريره حول الوقائع إذا طلب ذلك أحد الأطراف ن ثم يستنطق المتهم في جوهر القضية....". وبذلك فهو لا ينص على وجوب إشعار المتهم بفصول المتابعة على خلاف ماورد بالوسيلة، وقد ضمنت المحكمة في قرارها إشعار الطاعن بالمنسوب إليه، وهو بيان كاف وينسجم مع ما نصت عليه المادة 407 المذكورة وبالنسبة لإعطاء الكلمة للنيابة العامة، فإن الثابت من محضر الجلسة الصحيح شكلا أن الكلمة أعطيت فعلا للنيابة العامة، وأكدت ملتمسها الكتابي، وأن عدم الاشارة إلى ذلك ضمن نص القرار لا تأثير له، خاصة وأنه ليس من البيانات الإلزامية الواجب النص عليها في القرار تحت طائلة البطلان، وبذلك يكون ما جاء بالوسيلة على غير أساس.

في شأن الوسيلة الثانية المستدل بها على النقض، المتخذة من خرق القانون؛

ذلك أن متابعة الطالب كانت بخصوص التزوير في محرر عرفي والمشاركة في ذلك حسب الثابت من قرار قاضي التحقيق القاضي بالإحالة وكذلك من خلال الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي المطعون فيه، وأنه بعد مناقشة القضية ابتدائيا واستئنافيا تأكد عدم مؤاخذة الطالب من أجل التزوير في محرر عرفي وتم الحكم ببراءته من أجل الجنحة المذكورة، وأن الإدانة حسب الثابت من منطوق الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي اقتصرت على "المشاركة في ذلك" أي المشاركة في التزوير في محرر عرفي، مما يستنتج معه أن إدانة الطالب من أجل المشاركة يفيد أن الفاعل الأصلي للتزوير تمت إدانته من أجل جنحة المشاركة في التزوير في محرر عرفي ،والحال أن هذا الأخير تمت تبرئته من أجل ذلك، مما لا يبقى معه مجالا لإدانة الطالب من أجل المشاركة في التزوير، كما أن إدانة الطالب يفتقر إلى السند القانوني، علما أن الأصل هو أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، لذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه.

لكن؛ حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما استندت في تأييدها للحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة طالب النقض من أجل المشاركة في تزوير محررات عرفية، على ما ثبت لديها من اعترافه أثناء التحقيق الإعدادي ابتدائيا وتفصيليا بأن عقود البيع موضوع الملف التي أبرمها كل من (محمد. ج)، و(ميلود. ع)، و(حبيبة. ا)، و(إبراهيم. ج)، و(عبد الرحيم. ف) مع المشتكية (هدى. ك) هو من قام بتصحيح إمضاءاتها، وأنه لم يقم بتسجيلها بسجل تصحيح الإمضاءات، وأن المتهم (سعيد. ع) هو من كان يقدمها له في غياب المشتكية (هدى. ك)، ودون أن يقدم له أية وكالة نيابة عنها، وأنه كان يترك له تلك العقود لتصحيح إمضاءاتها ليعود بعد ذلك لأخذها، وأنه لا يعرف البائعين الواردة أسماؤهم بالعقود وأن المتهم (سعيد. ع) كان يتقدم عنده كل مرة رفقة أحد الأشخاص لتصحيح الإمضاءات، دون حضور المشتكية باعتبارها طرفا مشتريا في تلك العقود. فضلا عن أقوال المصرحة المسماة (ربيعة. م) باعتبارها رئيسة قسم تصحيح الإمضاءات بالمقاطعة الحضرية السادسة التي تفيد أن العقود الستة التي أن تكلف بها لفائدة المشتكية والتي تتعلق بالبيوع لم ترد بسجل تصحيح الإمضاءات، فضلا على أقوال الشهود موضوع العقود أعلاه (عبد الرحيم. ف) و(إبراهيم. ج) و(حبيبة. أ) و(ج. محمد)، بعد نفيهم موانع الشهادة وأداء اليمين القانونية أنهم لم يسبق لهم أن باعوا أية بقع أرضية للمشتكية وعرضت عليهم عقود البيع موضوع الملف فأكدوا أنهم لم يسبق لهم أن قاموا بتوقيعها، فثبت للمحكمة قيام المتهم عن إرادة وإدراك تام بالمصادقة على العقود بدون حضور أطرافها أمامه أو بالإدلاء بأي وكالة، وكذلك قيامه بتضمينها بسجل تصحيح الامضاءات واعتبرت أن ذلك يشكل قيامه بالمشاركة في تزوير محررات عرفية مع المتهم معه (سعيد. ع. بن. إ) الذي أدين من أجل التزوير في محرر عرفي كفاعل أصلي، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وما بالوسيلة على غير أساس.

من أجله

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف (الهادي. ب) ضد القرار الصادر عن غرفة الجنح الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ2020/11/19 قرار عدد1885 في القضية عدد 2020/2601/1499؛

وبتحميل الطالب المصاريف القضائية ورد المبلغ المودع بعد استيفاء تلك المصاريف منه؛

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيد: حميد الوالي **رئيسا** والسادة المستشارين جيلالي بوحبص **مقررا**، عبد الوحيد الحجيوي، مصطفى صبان، ادريس قابو وبحضور **المحامي العام** السيد محمد مفراض الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة حفيظة الغراس.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

ذة. مليكة .....

خبيرة قضائية في تحقيق الخطوط

وفحص الوثائق المطعون في صحتها

(العنوان)

الهاتف /// البريد الاليكتروني ///

****

قضية رقم ///

محكمة الاستئناف – الرباط

الأطراف: ///

جلسة: ///

الرباط في ///

إلى السيد الرئيس الأول

محكمة الاستئناف – الرباط

تقرير خبرة

يتشرف الخبير (اسم الخبير) الموقع أسفله، أن يرفع إلى محكمتكم الموقرة تقريره في الملف المشار إلى مراجعه أعلاه والذي أمرتموه بمقتضاه بما يلي :

- **يجب على الخبير نقل المأمورية حرفيا من القرار التمهيدي أو نسخها على التقرير كما هي**

- القيام بالمأمورية :

بعدما توصل الخبير بالمأمورية بتاريخ ///، انتقل إلى هذه المحكمة واطلع على وثائق الملف وأخذ صورا رقمية لها. وقام باستدعاء الأطراف ودفاعهم بتاريخ ///، لحضور جلسة ///.

وبهذا التاريخ، حضر (ذكر من حضر جلسة الخبرة مع الإشارة إلى من تخلف عنها).

تصريحات الأطراف:

**** الجلسة الأولى للخبرة المنعقدة بتاريخ ///:***

تصريح السيد(ة) ///: "صرح أنه (تصريح الطرف الأول بجلسة الخبرة)."

تصريح السيد(ة) ///: "صرح أن " (تصريح الطرف الثاني بجلسة الخبرة)."

**** الجلسة الثانية للخبرة المنعقدة بتاريخ ///:***

تصريح السيد(ة) ///: "صرح أنه (تصريح الطرف الأول بجلسة الخبرة)."

تصريح السيد(ة) ///: "صرح أن " (تصريح الطرف الثاني بجلسة الخبرة)."

جلسات الخبرة لا يمكن حصرها في جلسة واحدة أو اثنتين أو ثلاث جلسات

الفحوصات التقنية :

الفحوصات التقنية:

على ضوء الميزات الخطية التي يعتمدها تحقيق الخطوط، سيقوم الخبير بالوقوف على الميزات الخطية الواردة في كتابة أوتواقيع المقارنة، ومقارنة ميزاتها مع الميزات الخطية الواردة في كتابة وتوقيع التحقيق الواردين بالوثيقة موضوع الفحص.

وثيقة أو وثائق التحقيق: (وصف وثيقة التحقيق وصفا دقيقا)

وثيقة التحقيق عبارة عن أصل أو نسخة شمسية لـ"**شيك** أو **وصل** أو **عقد بيع**" محررة بخط اليد باللغة اللاتينية أو مرقونة بالآلة الكاتبة، مصححة الإمضاء بمقاطعة /// تحت رقم /// بتاريخ ///، مذيلة بتوقيع منسوب للسيد(ة) ///. ونرمز لهذه الوثيقة في هذا التقرير ب س. (حرف س يعني سؤال)

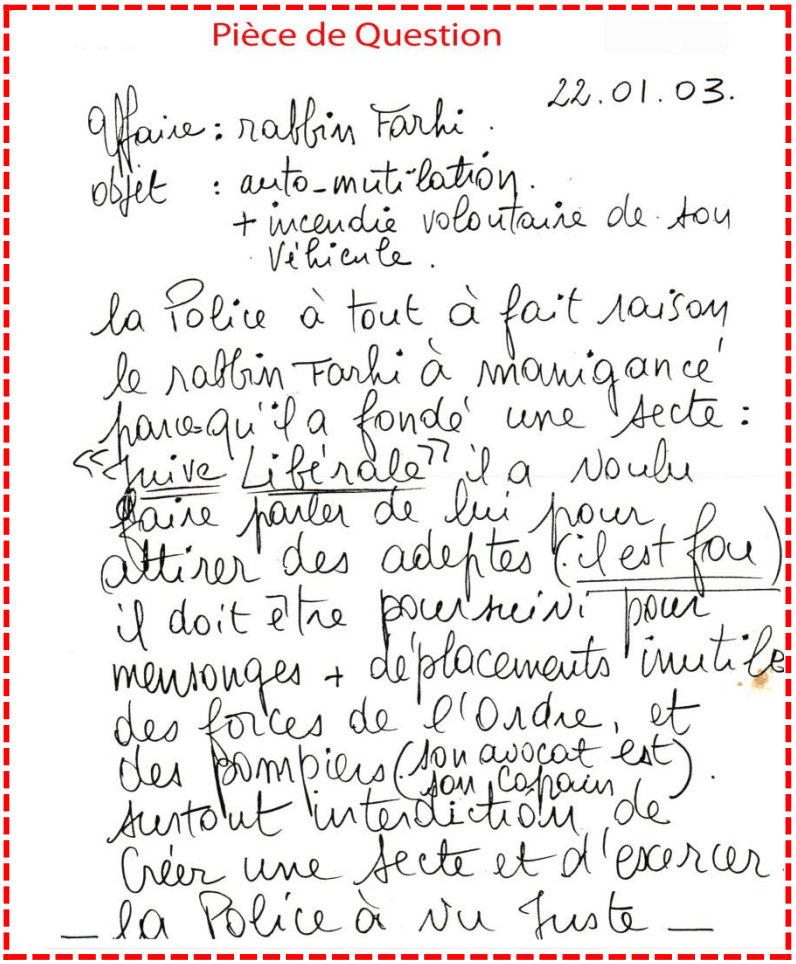

Pièce de Question

22.01.03.

affaire : rabbin Farhi.
objet : auto-mutilation.
+ incendie volontaire de son
Véhicule.

la Police à tout à fait raison
le rabbin Farhi à manigancé
parce qu'il a fondé une secte :
«Juive Libérale» il a voulu
faire parler de lui pour
attirer des adeptes (il est fou)
il doit être poursuivi pour
mensonges + déplacements inutile
des forces de l'Ordre, et
des pompiers (son avocat est
son copain)
surtout interdiction de
Créer une secte et d'exercer
— la Police a vu juste —

س

وثائق المقارنة:

سيعتمد الخبير في هذا التقرير، على وثائق المقارنة الواردة بملف المحكمة والوثائق المدلى بها من طرف الأطراف وكذا الاستكتاب الذي تم أمام الخبير بجلسة الخبرة. وسيرمز لها ب "م1- م2..."

** م1- ؛

** م2- ؛

** م3- ؛

** م4- ؛

** م5- ؛

** م6- ؛

** م7- ؛

** م8- ؛

** م9- ؛

** م10- الاستكتاب؛

الفحوصات التقنية:

على ضوء الميزات الخطية التي يعتمدها تحقيق الخطوط، سيقوم الخبير بالوقوف على الميزات الخطية الواردة في كتابة أوتواقيع المقارنة، ومقارنة ميزاتها مع الميزات الخطية الواردة في كتابة وتوقيع التحقيق الواردين بالوثيقة موضوع الفحص.

الفحوصات التقنية:

ا. مقارنة الميزات الواردة في كتابة أو تو اقيع المقارنة الصادرة يقينا عن السيد(ة) /// مع الميزات الواردة في توقيع أو كتابة التحقيق س:

إذا كان الأمر يتعلق بالتوقيع، يجب على الخبير تحديد نوع التوقيع وجنسه، هل توقيع مقروء بحروف لاتينية أو عربية أو توقيع مقروء جزئيا بشمل بعض الحروف من الاسم العائلي أو الشخصي، والباقي عبارة عن جرات قلمية اعتباطية أو توقيع غير مقروء عبارة عن علامات معقدة أو علامة بسيطة لا تشمل أي حرف عربي أو لاتيني.

(صورة التوقيع مؤطرة بلون أحمر)

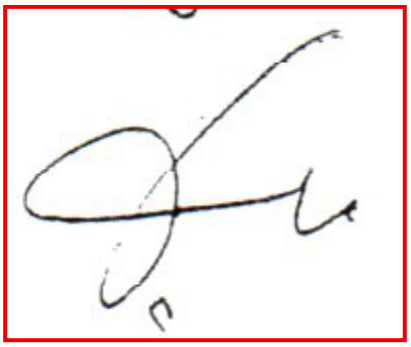

س

بعدما قام الخبير بفحص تواقيع المقارنة الصادرة **يقينا** عن السيد(ة) ///، تبين له أنها (نوعها)، خطها صاحبها في (عدد الجرات القلمية وعدد رفعات القلم)، (مع الإشارة إلى البداية والاتجاه والنهاية ودرجة الميل ...). وصف دقيق لتواقيع المقارنة مع استخراج الميزات الواردة فيها.

وتوقيع التحقيق جاء خاليا من عناصر التقليد أو به عناصر التقليد والتي هي البطء والارتعاش والتذبذب وكثرة رفعات القلم وجاء بنفس الميزات العامة والخاصة الواردة في تواقيع المقارنة أو جاء بميزات غير واردة في تواقيع المقارنة، والتي سيشير إليها الخبير في لوحة الفحص أسفله.

(نقوم بوضع لوحة بها توقيع التحقيق س وتواقيع المقارنة م حتى يسهل على قارئ تقرير الخبرة الوقوف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين التواقيع)

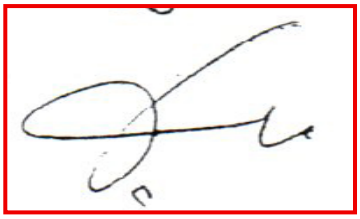

س

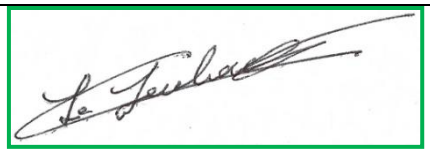 1م	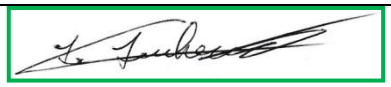 2م	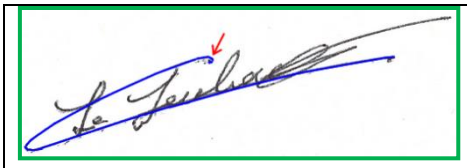 3م
4م	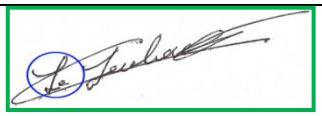 5م	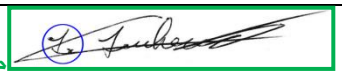 6م
7م	8م	9م

وبالتالي، ومن خلال ما تم توضيحه في لوحة الفحص أعلاه، **فإن توقيع التحقيق الوارد ب(وثيقة التحقيق)، هو توقيع صادر عن نفس اليد التي خطت تو اقيع المقارنة أو هو توقيع لا يمكن نسبه أو نفيه لموقع تو اقيع المقارنة أو غير صادر عن موقع المقارنة أو هو توقيع مقلد أو مطابق لتوقيع آخر.**

رأي الخبير

بعدما قام الخبير شخصيا بفحص الكتابة أوالتوقيع أو هما معا الواردين بـ (وثيقة أو وثائق التحقيق)، والمؤرخة في ///، ومقارنة ميزاتها مع الميزات الدقيقة الواردة بكتابة وتواقيع المقارنة الصادرة يقينا عن السيد(ة) ///، فالخبير حسب قواعد تحقيق الخطوط والفحوصات التقنية وقناعته العلمية، استقر رأيه على ما يلي:

- أن (خلاصة) ؛

هذا ما استقر عليه رأي الخبير ولمحكمتكم الموقرة واسع النظر.

والســـلام.

حرر بتاريخ ///.

توقيع الخبيرة مليكة ///

ذة. مليكة .....

خبيرة قضائية في تحقيق الخطوط

وفحص الوثائق المطعون في صحتها

(العنوان)

الهاتف /// البريد الاليكتروني ///

****

طالب الاستشارة الأستاذ /// - محام بهيئة ///

لفائدة موكله/موكلته السيد(ة)

الرباط في ///

استشارة في تحقيق الخطوط

بناء على الطلب الذي تقدم به الأستاذ /// من هيئة ///، نيابة عن موكله/موكلته السيد(ة) ///، والرامي إلى إجراء خبرة خطية على كتابة وتوقيع أو الكتابة أو التوقيع فقط "**نوع الوثيقة**" المحررة بخط اليد أو المرقونة بحروف عربية أولاتينية والمصححة الإمضاء بمقاطعة /// تحت رقم /// بتاريخ ///، ونرمز لها ب ح أو س.

وأدلى طالب الاستشارة قصد المقارنة بالوثائق التالية:

** م1- ؛

** م2- ؛

** م3- ؛

** م4- ؛

** م5- ؛

** م6- ؛

** م7- ؛

** م8- ؛

** م9- ؛

** م10- الاستكتاب؛

مع الإشارة إلى نوع الوثائق أعلاه هل هي عبارة عن أصول أو نسخ عادية.

الفحوصات التقنية:

على ضوء الميزات الخطية التي يعتمدها تحقيق الخطوط، سيقوم الخبير بالوقوف على الميزات الخطية الواردة في كتابة أوتواقيع المقارنة، ومقارنة ميزاتها مع الميزات الخطية الواردة في كتابة وتوقيع التحقيق الواردين بالوثيقة موضوع الفحص.

وثيقة التحقيق: (وصف وثيقة التحقيق وصفا دقيقا)

وثيقة التحقيق عبارة عن أصل أو نسخة شمسية لـ"**شيك** أو **وصل** أو **عقد بيع**" محررة بخط اليد باللغة اللاتينية أو مرقونة بالآلة الكاتبة، مصححة الإمضاء بمقاطعة /// تحت رقم /// بتاريخ ///، مذيلة بتوقيع منسوب للسيد(ة) ///.

ونرمز لهذه الوثيقة في هذا التقرير ب س. (حرف س يعني سؤال)

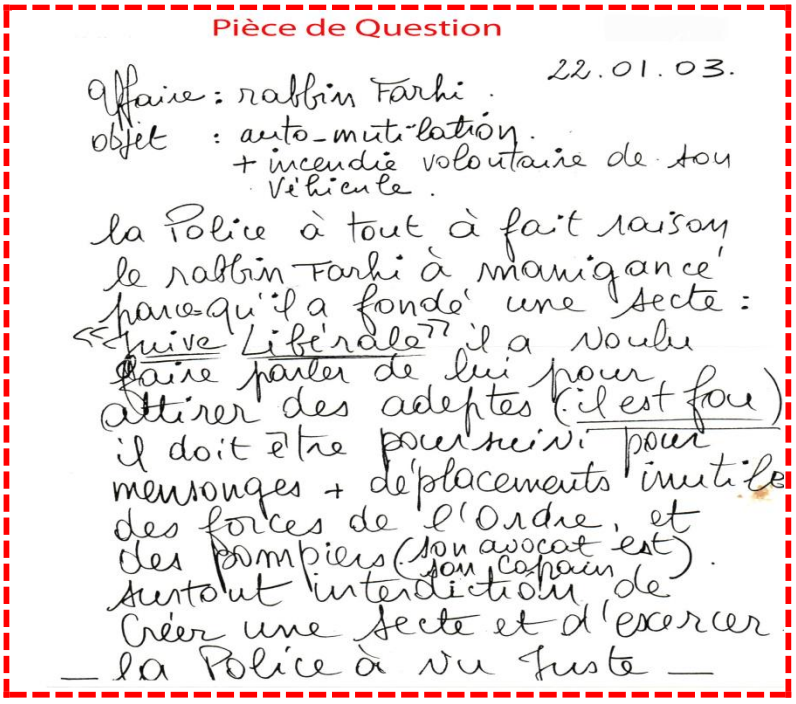
Pièce de Question

22.01.03.

affaire : rabbin Farhi.
objet : auto-mutilation.
+ incendie volontaire de son Véhicule.

la Police à tout à fait raison le rabbin Farhi à manigancé parce-qu'il a fondé une secte : «Juive Libérale» il a voulu faire parler de lui pour attirer des adeptes (il est fou) il doit être poursuivi pour mensonges + déplacements inutile des forces de l'Ordre, et des pompiers (son avocat est) son complice. surtout interdiction de Créer une secte et d'exercer
— la Police a vu juste —

وثائق المقارنة:

يعتمد تحقيق الخطوط على وثائق المقارنة، ويجب أن تكون سابقة ولاحقة لوثائق التحقيق. وكلما كانت كثيرة إلا وساعدت الخبير في الوقوف على الميزات العامة والخاصة في يد من كتبها أو وقعها.

وبناء على الوثائق التي تم الإدلاء بها قصد المقارنة، سيقوم الخبير بمقارنة الميزات الواردة فيها مع الميزات الواردة في وثيقة التحقيق س.

الفحوصات التقنية:

I. مقارنة الميزات الواردة في كتابة أو تواقيع المقارنة الصادرة يقينا عن السيد(ة) /// مع الميزات الواردة في توقيع أو كتابة التحقيق س:

إذا كان الأمر يتعلق بالتوقيع، يجب على الخبير تحديد نوع التوقيع وجنسه، هل توقيع مقروء بحروف لاتينية أو عربية أو توقيع مقروء جزئيا بشمل بعض الحروف من الاسم العائلي أو الشخصي، والباقي عبارة عن جرات قلمية اعتباطية أو توقيع غير مقروء عبارة عن علامات معقدة أو علامة بسيطة لا تشمل أي حرف عربي أو لاتيني.

(صورة التوقيع مؤطرة بلون أحمر)

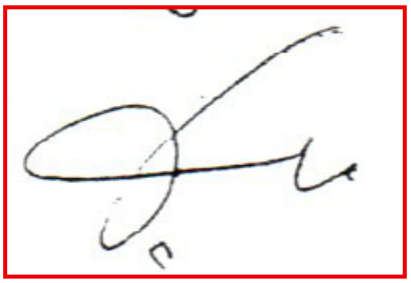

س

بعدما قام الخبير بفحص تواقيع المقارنة الصادرة يقينا عن السيد(ة) ///، تبين له أنها (نوعها)، خطها صاحبها في (عدد الجرات القلمية وعدد رفعات القلم)، (مع الإشارة إلى البداية والاتجاه والنهاية ودرجة الميل ...). ⟸ دقيق لتواقيع المقارنة مع استخراج الميزات الواردة فيها.

وتوقيع التحقيق جاء خاليا من عناصر التقليد أو به عناصر التقليد والتي هي البطء والارتعاش والتذبذب وكثرة رفعات القلم وجاء بنفس الميزات العامة والخاصة الواردة في تواقيع المقارنة أو جاء بميزات غير واردة في تواقيع المقارنة، والتي سيشير إليها الخبير في لوحة الفحص أسفله.

(نقوم بوضع لوحة بها توقيع التحقيق س وتواقيع المقارنة م حتى يسهل على قارئ تقرير الخبرة الوقوف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين التواقيع)

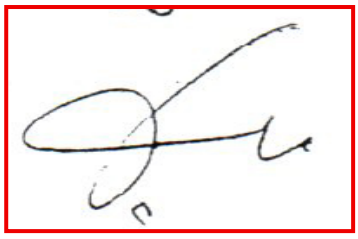

س

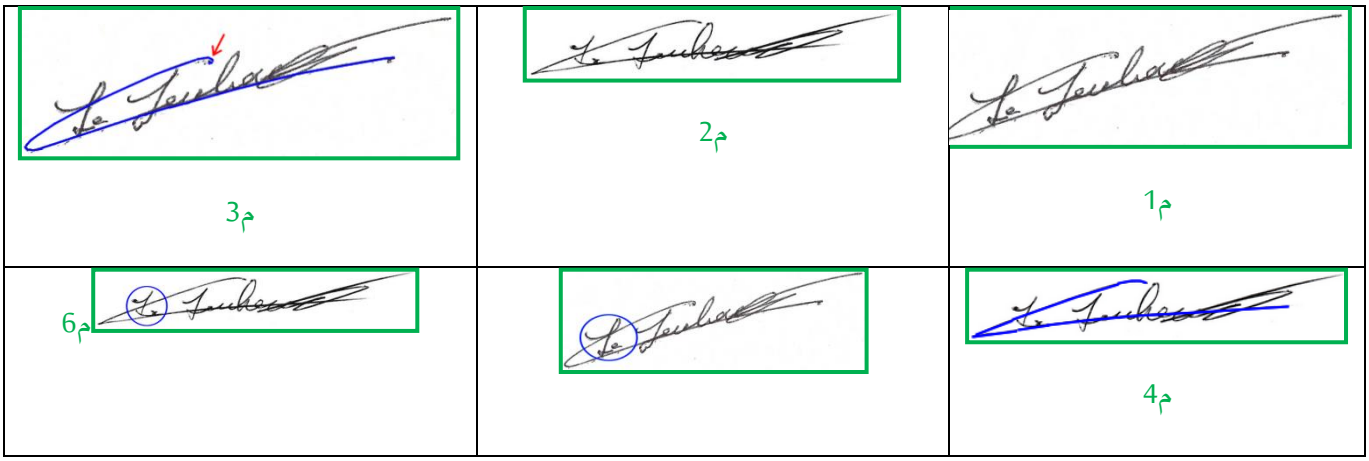

	م5	
م7	م8	م9 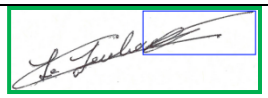

وبالتالي، ومن خلال ما تم توضيحه في لوحة الفحص أعلاه، **فإن توقيع التحقيق الوارد ب(وثيقة التحقيق)، هو توقيع صادر عن نفس اليد التي خطت تو اقيع المقارنة أو هو توقيع لا يمكن نسبه أو نفيه لموقع تو اقيع المقارنة أو غير صادر عن موقع المقارنة أو هو توقيع مقلد أو مطابق لتوقيع آخر.**

رأي الخبير

بعدما قام الخبير شخصيا بفحص الكتابة أو التوقيع أو هما معا الوارد في (وثيقة التحقيق) المحررة بخط اليد أو المرقونة بحروف لاتينية أو عربية، ومصححة الإمضاء تحت عدد /// بتاريخ ///، والتي رمزنا لها ب س، والمنسوب توقيعها للسيد(ة) ///، وبعد فحصها فحصا دقيقا ومقارنة ميزاتها مع الميزات الواردة في الكتابة أوالتواقيع الصادرة يقينا عن السيد(ة) ///، تبين للخبير :

- **خلاصة**:=======

هذا ما استقر عليه رأي الخبير.

حرر بالرباط بتاريخ ///.

توقيع الخبيرة مليكة ///

قائمة المراجع

1- القوانين:

قانون المسطرة المدنية

- الفصل 59
- الفصل 219

قانون المسطرة الجنائية

- الفصل 286

القانون رقم 45.00 المنظم لمهنة الخبراء القضائيين.

- المادة 2
- المادة 3
- المادة 11
- المادة 22
- المادة 43
- المادة 44

قانون الالتزامات والعقود

- الفصل 418
- الفصل 425

2. الآيات القرآنية:

- سورة الشعراء، الآية: 183
- سورة النساء، الآية: 135

3. الأحاديث:

- حديث نبوي شريف رواه البخاري ومسلم

4. الكتب:

- أحمد صلاح الدين، التزوير في المحررات العرفية والرسمية، الطبعة الأولى، 2022.
- محمد أوراغ، الخبرة القضائية في المواد المدنية والجنائية، عرض منشور على موقع maroclaw.com.

5. أطروحات الدكتوراه:

- إدريس الشبلي، مسطرة تحقيق الخطوط في القانون المغربي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاضي عياض، 2015.
- عبد الله الكراوي، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2022.
- مونة جنيح، دور الوسائل العلمية الحديثة في كشف ومكافحة الجريمة بالمغرب، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي، 2021.
- احضيض، دور الوسائل العلمية والتقنية الحديثة في تكوين قناعة القاضي الجنائي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، 2020.

6. رسائل الماستر:

- مليكة بزاني، مسؤولية الخبير القضائي، رسالة ماستر، جامعة محمد الخامس، 2024
- حمد رضا نلمساني، الخبرة القضائية في التشريع المغربي، جامعة عبد المالك السعدي، 2018.
- صفاء الدويب الشايب، الخبرة القضائية في التشريع المغربي، جامعة عبد المالك السعدي، 2019.
- فدوى الديلال، وسائل الإثبات في التشريع المغربي: الخبرة القضائية نموذجا، جامعة عبد المالك السعدي، 2020.
- حمزة الخلطي اليماني ووداد العيدوني، الخبرة القضائية ودورها في حل المنازعات العقارية، جامعة عبد المالك السعدي، 2013.
- سمية العمراني، دور الخبرة الخطية في كشف التزوير في المحررات الرسمية، جامعة محمد الخامس، 2022.
- عبد الرحيم الفتوحي، الخبرة القضائية في مجال التزوير الخطي بين النظرية والتطبيق، جامعة الحسن الثاني، 2021.
- شيماء القرقري، الخبرة القضائية ودورها في الإثبات الجنائي، جامعة عبد المالك السعدي، 2021.
- هند بوعياش، الخبرة الخطية في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة، جامعة ابن زهر، 2020.
- يوسف الزروالي، ضوابط الخبرة في جرائم التزوير الخطي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2019.

- أسماء الدهبي، الخبرة القضائية في جرائم التزوير، جامعة ابن طفيل، 2016.
- خديجة علوي، الإثبات في القانون المغربي بالوسائل الحديثة لجرائم الأعمال، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، 2021.
- سمية بودراع، دور الخبرة في حل المنازعات المدنية، جامعة عبد المالك السعدي، 2023.
- فاطمة أوزعلا، مركز الخبرة القضائية في المادة المدنية ودورها في حسن سير العدالة، جامعة عبد المالك السعدي، 2023.
- ماجدة اغبالو، تزوير وثائق تملك العقار غير المحفظ، جامعة عبد المالك السعدي، 2023.

7. المقالات:

- سليمان العكري، الإجراءات المسطرية لتحقيق الخطوط والزور الفرعي، مجلة المنارة، عدد 52، 2019.
- عبد الجليل مزنكي، دور الأثر المادي في إثبات الجريمة الجنائية، مجلة جامعة محمد الخامس، عدد 28، 2018.
- أسماء التويجري، الخبرة العلمية الحديثة في كشف الجرائم المعلوماتية ودورها في العدالة الجنائية، مجلة فقه القضاء، عدد 15، 2021.
- يحيى الزهيري، القرائن وخبرات فحص الوثائق في ضوء القوانين المغربية، مجلة جامعة ابن، عدد 5، 2020.
- فاطمة العزوزي، مواجهة التزوير في المحررات: وسائل الحماية القانونية والتقنية، مجلة فقه القضاء، عدد 14، 2018.
- محمد بنجلون، فحص الحبر والأوراق في الخبرة الفنية بالمغرب، مجلة العدالة والقانون، عدد 27، 2017.

- خالد حميري، تطور الأساليب العلمية لمطابقة التوقيع في التحقيقات الجنائية، مجلة شؤون جنائية، عدد 7، 2021.
- ياسين السفري، التزوير في الأوراق الرسمية والمحاسبية في ضوء التشريع المغربي، مجلة القضاء والتنمية، عدد 5، 2017.
- طارق الكروج، آليات حماية الوثائق الرسمية من التزوير في القانون المغربي، مجلة فقه القضاء، عدد 13، 2018.
- إدريس الكتاني، الكتابة اليدوية والتزوير: النظرية والتطبيق لدى القضاء المغربي، مجلة القضاء الدستوري والحقوق، عدد 9، 2019.
- نزهة السروري، شروط الاستعانة بخبراء الكتابات في المحاكم المغربية، مجلة القضاء والتنمية، عدد 3، 2022.
- توفيق احجيرة، مقارنة بين الخبرة الفنية وخبرات الغير في إثبات الجرائم، مجلة قضايا جنائية، عدد 6، 2020.
- محمد حافيضي، الخبير في النظام القضائي، صوت العدالة، 2022 satv.ma.

8. أحكام وقرارات قضائية:

- حكم المحكمة الابتدائية في الرباط، ملف عدد 2019/123.
- قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، ملف عدد 2020/456.
- قرار محكمة الاستئناف بالرباط، ملف عدد 2018/234.
- قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، ملف عدد 789/ 2019.

9. نماذج تقارير انجاز خبرة في تحقيق الخطوط.

10. نماذج تقارير انجاز خبرة استشارية.

الفهرس

مقدمة 14

الفصل الأول: **19**

الإطار القانوني للخبرة القضائية في تحقيق الخطوط وكشف التزوير **19**

المبحث الأول: الأساس القانوني للخبرة القضائية 20

المطلب الأول: الخبرة القضائية في قانون المسطرة المدنية 21

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في القانون الجنائي 24

المبحث الثاني: الضوابط القانونية للخبرة القضائية..... 31

المطلب الأول: شروط تعيين الخبير القضائي 31

المطلب الثاني: تقييم نتائج الخبرة القضائية..... 36

الفصل الثاني:..... **40**

التطبيقات العملية للخبرة القضائية في كشف التزوير **40**

المبحث الأول: دور الخبرة القضائية في إثبات صحة الوثائق..... 40

المطلب الأول: تقنيات تحليل الخطوط والتوقيعات..... 40

المطلب الثاني: الخبرة القضائية في كشف التزوير المادي 44

المبحث الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية للخبرة القضائية 48

المطلب الأول: الإشكالات العملية في اعتماد الخبرة القضائية..... 48

المطلب الثاني: تطوير الخبرة القضائية في المغرب 52

الخاتمة 55
الملاحق 58
نماذج بصمات أصابيع اليدين 59
نماذج توقيعات شخص مصاب بمرض الزهايمر 60
قائمة المراجع 76
الفهرس 81

المركب الجامعي صندوق البريد: 539 طريق الدار البيضاء سطات 26000 المغرب
الهاتف: 76/75 12 72 23 5 (212) +
الفاكس: 74 12 72 23 5 (212) +
البريد الإلكتروني: www.uhl.ac.ma